

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

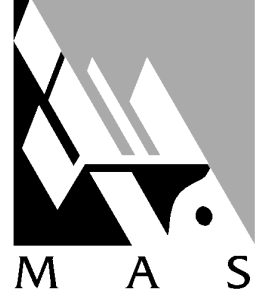


**استراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية:
المقومات والخيارات المتاحة في
المديين القصير والطويل**

سلسلة أوراق في السياسة الاقتصادية (1)

باسم مكحول
عودة الزغموري
نصر عطيان

تموز 2001



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

**استراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية:
المقومات والخيارات المتاحة في المديين القصير والطويل
سلسلة أوراق في السياسة الاقتصادية (1)**

**باسم مكحول
عودة الزغموري
نصر عطيانى**

تموز 2001

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية.

أهداف المعهد:

- ✧ إنتاج البحوث التطبيقية وتعزيز استخدامها في عملية رسم السياسات وبلورة التشريعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ تقديم الدعم الفني لصانعي القرار على المستويين الرسمي والأهلي لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي السليم.
- ✧ توفير منبر للحوار الوطني الديموقراطي حول السياسات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ توفير المعلومات حول الأداء الاقتصادي والاجتماعي ونشرها لتعزيز الوعي المجتمعي وتفعيل آليات الرقابة العامة.
- ✧ تعزيز القدرة البحثية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتطوير العلاقات مع المجتمع العلمي والبحثي على المستويين الإقليمي والدولي.
- ✧ جذب واستقطاب الكفاءات العلمية والبحثية الفلسطينية المهاجرة للمساهمة في تنفيذ البرامج البحثية.

مجلس الأمناء:

اسماعيل الزبري (الرئيس)، أحمد قريع، ادمون عصفور، أنيس فوزي قاسم، حسن ابو ليدة (أمين السر)، سامر خوري، سلام فياض، طاهر كنعان، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، منيب المصري، نبيل قسيس، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، غانية ملحيس (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2001 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: MAS@planet.edu

الصفحة الإلكترونية: <http://www.palecon.org>



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

**استراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية:
المقومات والخيارات المتاحة في المديين القصير والطويل
سلسلة أوراق في السياسة الاقتصادية (1)**

**باسم مكحول
عودة الزغموري
نصر عطيانى**

تموز 2001

استراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية: المقومات والخيارات المتاحة في المديين القصير والطويل

الباحثون: باسم مكحول، زميل باحث في ماس، وأستاذ مشارك، جامعة النجاح الوطنية، نابلس
عودة الزغموري، خبير اقتصادي، امين عام اتحاد الصناعات الفلسطينية، مرشح دكتوراة في التنمية
الاقتصادية
نصر عطياتي، مساعد باحث في ماس.

التحرير اللغوي: عبد الرحمن ابو شمالة (عربي)

كارن مان (انجليزي)

ترجمة الملخص الانجليزي: سمير محمود

التسيق الفني: لبنا عبد الله

التمويل: تم توفير التمويل الرئيسي لهذه الدراسة من قبل مؤسسة فريديش ايبيرت
التمويل التكميلي: من الموازنة الاساسية للمعهد الممولة من مؤسسة فورد وعوائد الوقفية التي خصصها
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

تموز، 2001

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

تقديم

استأثر إنتاج البحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير العون والمشورة الفنية المتخصصة لصانعي القرار الفلسطيني على المستويين الرسمي والأهلي بالاهتمام الرئيسي لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس. وتمكن المعهد خلال السنوات الست الماضية من إصدار عشرات الدراسات والتقارير التحليلية حول القضايا والسياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تعزيز القدرة الوطنية على بلورة السياسات التنموية الملائمة واتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي السليم.

وعلى الرغم من التفهم الكامل للصعوبات الموضوعية الناجمة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية، والتأثيرات السلبية البالغة لسياساته وممارساته العدوانية على الاداء الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، فإن هناك إدراكاً، أيضاً، لمسؤولية ذاتية فلسطينية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية الراهنة، بسبب استمرار الافتقار الى سياسة تنموية شمولية على الرغم من مرور سبع سنوات على بداية الحكم الذاتي الانتقالي، وتناقض السياسات القطاعية التي تنتهجها الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة وتعارضها، وضعف فاعلية مجلس الوزراء في التنسيق بين تلك السياسات وضمن اتساقها.

ومع إدراك المعهد لضرورة تكثيف جهوده في إعداد الدراسات التحليلية المعمقة، لوعيه بأهميتها القصوى، وبالطبيعة التدريجية والتراكمية التي تتطلبها عملية جسر الهوة بين المعرفة وبين عملية صنع القرار عبر تكريس استخدام أبحاث السياسات، إلا أنه ارتأى، أيضاً، المبادرة إلى تنفيذ برنامج عاجل مواز، يركز على الرصيد المعرفي المتراكم للمعهد، ويستثمر خلاصة ونتائج دراساته التحليلية المعمقة في حفز وتنشيط الحوار الوطني حول السياسات والاستراتيجيات القطاعية في المجالات

الاقتصادية الرئيسية، للإسهام في بلورة اتفاق وطني بشأن محاورها الرئيسية، وتقليص التناقض والتضارب بين السياسات والاستراتيجيات الكلية والقطاعية وضمان اتساقها.

ولتحقيق ذلك، أدرج المعهد ضمن برنامج عمله للعام 2001، مهمة إعداد أربع أوراق عمل حول سياسات واستراتيجيات التصنيع، وسياسات العمل وتنمية الموارد البشرية، والسياسات التجارية الفلسطينية، بحيث تتضمن هذه الأوراق عرضاً نظرياً لبدائل السياسات والاستراتيجيات القطاعية وخصائص كل بديل، وعرضاً موجزاً للنتائج والدروس المستفادة من تجارب الدول المختلفة في تطبيقها، وتشخيصاً للوضع القطاعي الفلسطيني الراهن وبيانا لسماته الرئيسية، من أجل استشراف السياسات والاستراتيجيات الأكثر ملاءمة للظروف الفلسطينية للنهوض بالقطاع، وتحديد دور ومسؤوليات الجهات المختلفة الحكومية والخاصة والمؤسسات المساندة، في حفز النمو القطاعي والتأسيس للتنمية المستدامة.

وحرصاً من المعهد على توسيع قاعدة المشاركة في الحوار، فإنه يعمد إلى الاستعانة في إعداد أوراق العمل، بخبراء من خارجه في مجال الاختصاص، للعمل مع باحثي المعهد في إعداد أوراق العمل لتشكل أساساً لمناقشات متخصصة معمقة، يتم تنظيمها في ورش عمل خاصة تدعى لها نخبة من الخبراء والأكاديميين والباحثين في مجال الاختصاص، وممثلي الجهات ذات العلاقة في الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع الخاص والاتحادات النوعية والأطر النقابية. ويستفاد من المداخلات والمناقشات في إثراء وتطوير الورقة، وبلورة توصيات ومقترحات عملية تسهم في تنسيق جهود المؤسسات ذات العلاقة، بما ينعكس بالإيجاب على الأداء القطاعي ومجمل الأداء الاقتصادي العام.

وهذه الورقة حول سياسات واستراتيجيات التصنيع الفلسطينية، المقومات والخيارات المتاحة في المدين القصير والطويل، هي الأولى في سلسلة أوراق العمل المدرجة ضمن هذا البرنامج.

وتهدف إلى الإسهام في بدء حوار وطني نشط وجاد وعميق حول سياسات واستراتيجيات التصنيع الفلسطينية في المديين القصير والطويل، وتسعى إلى حل التناقضات بين سياسات وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، وحسم الجدل الدائر حول القضايا الخلافية الرئيسية بشأن استراتيجية التصنيع الأكثر ملاءمة للحالة الفلسطينية، وبلورة سياسات كلية وقطاعية منسقة ومتسقة، قادرة على تحقيق أهداف التنمية الصناعية.

وعلى الرغم من إدراك المعهد أن هذه الأوراق لا تشكل بديلاً لأبحاثه التحليلية المعمقة التي يتوجب تكثيفها، فإنه يتطلع إلى أن تسهم هذه الورقة في تقليص التباينات والتناقضات الرسمية التي ترسل إشارات متعارضة، كما يسعى إلى تعزيز الوعي المجتمعي وتفعيل مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار.

وبصفتي مديرة للمعهد، أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لفريق البحث د. باسم مكحول، رئيس وحدة أبحاث الصناعة والعمل في المعهد، الباحث المشارك في جامعة النجاح، والسيد عودة الزغموري، الخبير الاقتصادي، أمين عام اتحاد الصناعات الفلسطينية، ومساعد الباحث في ماس الزميل نصر عطيان.

وأتوجه، كذلك، بالشكر والتقدير للخبراء والباحثين والمسؤولين في الوزارات، والمؤسسات الرسمية والخاصة والأهلية الذين كان لملاحظاتهم النقدية ومساهماتهم أثر بالغ في إثراء هذه الورقة. كما أتوجه بالشكر والعرفان لمؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية التي تمويل هذا البرنامج.

د. غانية ملحيس

مديرية المعهد

قواعد النشر في

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس

يعنى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بنشر إنتاجه من البحوث التي ينفذها الباحثون المتفرغون وغير المتفرغين وفقا لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسلة من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة أبحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن يتم تنفيذه من قبل باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن يتم تحت إشرافه، وان لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تقرر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح ودقة الأهداف، وسلامة المنهجية العلمية، وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنجازه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه، وتحديد مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.

6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل يدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث، وبعد ذلك، يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية، ثم يتم إحالة البحث إلى مدقق لغوي.
8. تتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

المحتويات

1	1- مقدمة
3	2- واقع الصناعة الفلسطينية
7	3- استراتيجية التصنيع والسياسات الصناعية الفلسطينية
7	1-3 استراتيجية التصنيع والسياسات الصناعية
8	2-3 السياسات الصناعية
8	1-2-3 المواصفات والمقاييس
8	2-2-3 سياسات الترخيص الصناعي
9	3-2-3 سياسات التدريب الصناعي
9	4-2-3 سياسات تشجيع الاستثمار
10	5-2-3 سياسات الترويج/ المعارض التجارية
11	6-2-3 سياسات تشكيل الاتحادات الصناعية
11	7-2-3 سياسات التمويل
12	8-2-3 تأهيل الصناعة
	4- استراتيجية وسياسات التصنيع: النظرية والدروس المستفادة
17	من تجربة الدول الأخرى
21	5- مقومات التصنيع في المناطق الفلسطينية
21	1-5 تمهيد
22	2-5 المقومات التاريخية والطبيعية
23	3-5 رأس المال
24	4-5 البنية التحتية المادية
24	5-5 حجم السوق المحلية

25	6-5 الجهاز المصرفي والسوق المالية
25	7-5 المقومات البشرية
28	6- استراتيجية التصنيع والسياسات الصناعية المقترحة في المدى القصير
28	1-6 استراتيجية التصنيع
29	2-6 السياسات الصناعية
29	1-2-6 سياسات التمويل
30	2-2-6 السياسات المالية (الضرائب والرسوم الجمركية)
31	3-2-6 السياسات التجارية
32	4-2-6 سياسات البحث والتطوير
33	5-2-6 المواصفات والمقاييس
34	3-6 متطلبات النجاح
37	7- استراتيجية وسياسات التصنيع في المدى الطويل
37	1-7 تمهيد
39	2-7 استراتيجية التصنيع في المدى الطويل
40	1-2-7 القطاعات الرائدة
42	3-7 السياسات الصناعية في المدى الطويل
43	1-3-7 السياسات الصناعية المؤثرة على عناصر الانتاج
45	2-3-7 السياسات الصناعية المؤثرة على سوق السلع والخدمات
46	3-3-7 السياسات الصناعية المؤثرة على عمل المؤسسات المساندة والمكملة
47	4-3-7 السياسات الصناعية المؤثرة على هيكل الصناعة واستراتيجيات الشركات
50	المراجع
51	الملاحق

ملخص تنفيذي

أولاً: مقدمة

على الرغم من قصص النجاح التي حققتها بعض أفرع الصناعة في المناطق الفلسطينية، فإن الأداء الكلي للقطاع الصناعي ودوره في الاقتصاد الفلسطيني ما زال متواضعاً، فهو يعاني من مشاكل هيكلية تحد من قدرته التنافسية وتعيق عملية تحويله إلى قطاع رائد. بعض هذه الاختلالات ناجم عن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي، وبعضها الآخر يعود إلى غياب سياسة اقتصادية معتمدة وواضحة وفاعلة، وشيوع الملكية الفردية والعائلية، وصغر حجم المنشآت الصناعية، وضيق منافذها التسويقية، واعتماد بعض الفروع على علاقات التعاقد من الباطن مع الشركات الصناعية الاسرائيلية، وعدم اكتمال العقود الصناعي، وغياب الترابطات الأمامية والخلفية أو ضعفها، وضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات المساندة، وغياب الحوافز المشجعة للصناعة، وضعف البيئة الاستثمارية العامة في المناطق الفلسطينية.

تعتمد السلطة الوطنية الفلسطينية استراتيجية للتصنيع تسعى للموازنة بين استراتيجيتي إحلال الواردات وتشجيع الصادرات. وأسست السلطة العديد من الوزارات والمؤسسات والأجهزة الحكومية اللازمة لدعم القطاع الخاص، وإضافة إلى إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الاقتصادية المهمة باشرت السلطة تحسين خدمات البنية التحتية، وإنشاء المناطق الصناعية، ووقعت اتفاقيات تجارية تفضيلية مع العديد من الدول، كما وضعت في الآونة الأخيرة برنامجاً لتطوير وإعادة هيكلة قطاع الصناعة الفلسطينية. إلا أن هذه المحاولات لم ترق إلى سياسات متكاملة تفصل الاستراتيجية الصناعية على المديين القصير والبعيد. من جهة أخرى، ما زال القطاع الخاص غير قادر على تحسين الميزة التنافسية للقطاع الصناعي. وقد يعزى ذلك إلى ظروف موضوعية مثل استمرار سيطرة إسرائيل على الموارد الاقتصادية والمعابر، وتسارع

التغيرات الإقليمية والعالمية وما تخلقه من تحديات اقتصادية، وكذلك حداثة الأجهزة الحكومية وتواضع أدائها، وضعف أداء القطاع الخاص.

ثانياً: استراتيجيات التصنيع

تتلخص أهداف أية استراتيجية للتصنيع من الناحية النظرية، في زيادة كفاءة ونمو القطاع الصناعي وتحسين قدرته التنافسية، سواء أكان توجه استراتيجية التصنيع داخلياً، بحيث يتم إنتاج سلع وخدمات للسوق المحلية وإحلالها محل السلع والخدمات المستوردة، الذي يعرف باستراتيجية إحلال الواردات، أم خارجياً، بحيث يتم إنتاج سلع للتصدير، والذي يعرف باستراتيجية تشجيع الصادرات. وعادة ما يتطلب تحقيق أهداف استراتيجية التصنيع، تعاون الحكومة من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات فيما يعرف بالسياسات الصناعية.

تقسم السياسات الصناعية أو السياسات المؤثرة عليها إلى خمس مجموعات، لكل منها أدواتها المحددة، وهذه المجموعات هي: التحكم بالأسعار، والسياسات التجارية، والنقدية، والمالية، والسياسات العمالية وعلاقات العمل. وللحكومة دور في تحديد استراتيجية الصناعة وأدواتها، ولها دور أساسي، أيضاً، في تنفيذ ومراقبة السياسات والاستراتيجيات الصناعية، وهناك أشكال عدة لدور الحكومة في تنفيذ السياسات الصناعية:

- ✧ فقد يكون دورها تأشيرياً، بحيث تكتفي الحكومة في وضع سياسات اقتصادية كلية دون الخوض في سياسات محددة والاعتماد على آلية الأسواق في تنفيذ هذه السياسات.
- ✧ وقد يكون دورها مسانداً، بحيث تحدد الحكومة التوجهات العامة، لكنها تحدد، أيضاً، بعض السياسات الدقيقة لدفع النشاط الصناعي باتجاه معين.

- ✧ وقد يكون للحكومة دور فعال، بحيث تتدخل بشكل مباشر وفعال في دفع الأنشطة الصناعية لمجالات محددة، ويشمل ذلك، أيضاً، استهداف شركات محددة في بعض القطاعات لمساعدتها على التكيف.
- ✧ كما قد يكون للحكومة دور مركزي، حيث تتولى الحكومة زمام الأمور بشكل كلي تقريباً.
- ✧ وتعلل المدارس الفكرية الاقتصادية تدخل الحكومة في الاقتصاد بشكل عام، في الحالات التي تخفق فيها آلية السوق في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، فقد تكون السياسة الصناعية عامة، بحيث تقدم الحوافز لجميع الأنشطة الصناعية، أو سياسة مخصصة، بحيث توجه الحوافز لأنشطة أو قطاعات محددة، وهذا يتطلب قيام الحكومة بتحديد الجهات المستفيدة. إلا أنه يجب تقدير واحتماب العوائد والتكاليف المحتملة للتدخل الحكومي قبل اعتماد أي من هذه السياسات. وهناك العديد من الأدوات المتاحة للسياسات الصناعية، ويمكن تحقيق الأهداف نفسها باستخدام أكثر من أداة. وتشمل الأدوات المتاحة أمام صانع القرار الأدوات التأثيرية مثل الخطط الاقتصادية، والأدوات المباشرة بما في ذلك الأنظمة والقوانين، والحوافز المادية والإجرائية.

ثالثاً: تجارب الدول الناجحة

- فيما يتعلق بتجارب الدول التي حققت إنجازات ملموسة في المجال الصناعي يمكن تلخيص أهم الدروس المستفادة بما يلي:-
- ✧ إن الدول التي اعتمدت استراتيجية تشجيع الصادرات حققت معدلات نمو أعلى من تلك التي اعتمدت على استراتيجية إحلال الواردات.
- ✧ إن الاعتماد على آلية السوق يعطي أفضل النتائج، وإذا كان لا بد من دور حكومي فإن انتهاج سياسة صناعية تعتمد الأدوات القائمة على تقديم الحوافز أفضل من تلك القائمة على التوجه المباشر عبر الأنظمة والقوانين، كما أن مزاحمة الدولة للقطاع الخاص من خلال الاستثمار الحكومي في بعض المجالات التي ينشط بها القطاع الخاص، يتميز بارتفاع مخاطره وتدني كفاءته الاقتصادية.

- ✧ تراجع دور الأنظمة والتشريعات القانونية الوطنية كأداة من أدوات السياسة الصناعية، خصوصاً في أعقاب توقيع اتفاقية الجات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) التي انبثقت عنها.
- ✧ ضرورة وجود أجهزة حكومية متخصصة فعالة وكفؤة ومؤهلة، ولديها الخبرات الكافية لوضع وتنفيذ سياسات صناعية فعالة تركز على تقييم دقيق للبدائل المتاحة، ومراقبة للتنفيذ، ومرونة لتعديل السياسات الصناعية، بحيث تعمل هذه الأجهزة بمهنية وبمعزل عن الضغوط السياسية.
- ✧ وجود أهداف واضحة ومحددة وإدارة سليمة وقدرة على مواكبة التطورات من أهم عوامل النجاح.
- ✧ اعتماد الدول ذات الأسواق المحلية الصغيرة في سياساتها الصناعية على تقليل تكلفة الإنتاج عوضاً عن زيادة الإيرادات.
- ✧ قبول فكرة التدخل الحكومي لدعم وتطوير القطاعات الاستراتيجية وذات التقنية العالية، بدلاً من حماية الصناعات الوليدة.
- ✧ عدم نجاعة سياسات الدعم المالي المباشر، لأن غالبية الشركات المستفيدة لم تستخدمها بشكل مناسب.
- ✧ الحماية التجارية عند الحاجة إليها يجب أن تكون مؤقتة وتزال تدريجياً، لأن الحماية الطويلة أو الدائمة قد تدخل الشركات في حلقة مفرغة.
- ✧ نقص الكفاءة لدى الأجهزة الحكومية المسؤولة عن تطبيق السياسات الصناعية من أهم عوامل فشل هذه السياسات.

رابعاً: مقومات التصنيع في فلسطين

تفتقر الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام إلى الخامات المعدنية، باستثناء تلك الخاصة بأملاح البحر الميت، وتعتبر الحجارة والرخام من أهم الموارد المتوفرة والمستغلة في فلسطين. وتصنف المناطق الفلسطينية ضمن المناطق قليلة الأمطار.

تتميز فلسطين بمقومات سياحية متنوعة وكثيرة وبخاصة دينية وتاريخية جعلتها قبلة للسياح من مختلف الأقطار والانتماءات. غير أن مساحات محدودة فقط من الضفة الغربية وقطاع غزة قد انتقلت للسيطرة الفلسطينية المباشرة في أعقاب بدء عملية التسوية، فيما خضعت بعض المناطق لسيطرة مشتركة فلسطينية-إسرائيلية، وأخرى بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. ونجم عن هذا التقسيم الجديد والمؤقت لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال المرحلة الانتقالية انعكاسات مهمة منها: محدودية قدرة السلطة الوطنية على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، ومحدودية في إمكانية تطبيق سياسات اقتصادية من حيث التراخيص الصناعية والإنشائية، وفي مقدرة المواطنين على التنقل بين هذه المناطق. كما تعاني المناطق الفلسطينية من ضعف خدمات البنية التحتية بشكل عام مقارنة بالدول المحيطة. وتشير المعطيات إلى ضعف في قاعدة الموارد الرأسمالية المتاحة للاستثمار، خلال المرحلة الانتقالية، حيث أن التكوين الرأسمالي في المعدات الإنتاجية لم يكف حتى، أيضاً، لتغطية اهتلاك الأصول الإنتاجية في معظم السنوات. ولم يزد حجم الائتمان المصرفي على 35% من إجمالي الودائع، ولا يزال الائتمان الجاري مدين يهيمن على هيكل الائتمان.

إضافة إلى ذلك، تتسم المناطق الفلسطينية بصغر حجم السوق، وبانخفاض معدل المشاركة، فلم يزد على 23% في الضفة الغربية، و16% في قطاع غزة، أما مشاركة الإناث في القوة العاملة فلم تزد على 13.5% في الضفة الغربية و8.6% في قطاع غزة. وتتميز القوى العاملة بارتفاع المستوى التعليمي، إذ إن 24% من أفراد القوى العاملة أنها أكثر من 12 سنة تعليمية.

خامساً: استراتيجية وسياسات التصنيع

يؤكد الاستعراض المختصر لواقع القطاع الصناعي الفلسطيني القائم، والمشاكل الهيكلية التي يواجهها من جهة، ومحدودية المقومات التي يمتلكها والمتاحة للتصنيع في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى، صعوبة توسيع وتطوير القطاع الصناعي بشكل يؤهله ليصبح أحد القطاعات الرائدة والمحركة لنمو وتنمية الاقتصاد

الفلسطيني. وقد يكون هذا الاستنتاج صحيحاً إذا ما نظرنا إلى الأمور من ناحية ساكنة (static). غير أن الفكر الاقتصادي الحديث، الذي يحاول تفسير تقدم بعض الدول اقتصادياً وتخلف بعضها، يؤكد أن الثروة تخلق وليس بالضرورة أن تورث، بمعنى أن الدول الفقيرة قد تتحول إلى دول غنية والعكس صحيح، فلم تعد الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي أو القوة العسكرية عناصر جوهرية في تحديد ثروة الدول ورفاهية أفرادها، بل تحدد قرارات الأفراد وسلوكهم الاقتصادي وما تفعله حكوماتهم، وكفاءة المؤسسات التي يطورونها، وكيفية استثمار مدخراتهم مستوى تقدمهم ورفاهيتهم الاقتصادية. وتعتمد الميزة التنافسية للدول على أربعة عوامل أساسية هي: ظروف أسواق السلع والخدمات، وظروف عناصر الإنتاج، والمؤسسات الداعمة والمكملة، واستراتيجية المؤسسات وهيكل الصناعة وحدة المنافسة بينها. أما العناصر الثانوية المؤثرة على القدرة التنافسية فتشمل السياسة الحكومية المؤثرة على العوامل الأربعة الأساسية، وعامل الصدفة أو الحظ. وقد يكون النجاح الصناعي قائماً على أساس توفر الموارد الطبيعية، أو على أساس العمالة الماهرة ذات الإنتاجية العالية، أو على أساس القدرة على الإبداع والتطوير، أو على أساس المعلوماتية.

سادساً: سياسات التصنيع في المدى القصير

على الرغم من أن الواقع السياسي القائم المتمثل في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للقسم الأكبر من الأراضي الفلسطينية، وسيطرته على الحدود والمعابر ومعظم الموارد الاقتصادية الفلسطينية، يفرض محددات جديّة على السلطة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة قدرتها على وضع وتطبيق سياسات اقتصادية تنموية فلسطينية، فإنه يتوفر هامش لاقتراح مجموعة من السياسات اللازمة لتطوير القطاع الصناعي الفلسطيني، حتى في ظل افتراض استمرار الوضع الحالي، الذي يحد من فرص انطلاقته الحقيقية للاقتصاد الفلسطيني تجعله قادراً على الاندماج إقليمياً وعالمياً. ويفترض باستراتيجية التصنيع في المدى القصير أن تركز على معالجة المعوقات الهيكلية التي يواجهها القطاع الصناعي، وتعمل على تطوير قدراته الإدارية والإنتاجية، بحيث يتم

التركيز على إنتاج سلع استهلاكية غير معمرة تلبي حاجة السوق المحلية، وإحلال سلع مستوردة من دول أخرى محل السلع المستوردة من إسرائيل. ويتطلب النجاح في ذلك:

- ✧ بلورة سياسة اقتصادية فلسطينية رسمية واضحة. فسياسة السوق المفتوحة أو الاقتصاد الحر التي تتبناها السلطة الوطنية تحتاج لتطبيق دقيق بعيداً عن الاحتكارات، والاستثمار الحكومي في الشركات والمشاريع الحكومية أو شبه الحكومية في المجالات التي ينشط بها القطاع الخاص.
- ✧ مراجعة نقدية وتقييمية للاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة مع العديد من الدول.
- ✧ وضع خطة للتنمية الاقتصادية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات القطاعات الاقتصادية كافة وبمشاركة فاعلة لممثلي الجهات والمؤسسات ذات العلاقة كافة.
- ✧ استكمال بناء المؤسسات والهيئات اللازمة لتفعيل القطاعات الاقتصادية.
- ✧ إعادة هيكلة مؤسسات السلطة الوطنية، خاصة الوزارات ذات العلاقة، نظراً لازدياد حالات الازدواجية والتداخل في المسؤوليات والصلاحيات.
- ✧ استكمال الإطار التشريعي القانوني، وإقرار القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والتنموي والتي ما زال بعضها قيد التحضير، والعمل على ضمان تناسقها واتساقها.

سابعاً: سياسات التصنيع في المدى الطويل

تم تحليل استراتيجية وسياسات التصنيع في المدى الطويل على أساس توفر السيادة في الدولة الفلسطينية، وضمان حد معين من الاستقلالية للقرار الفلسطيني وسيطرة فلسطينية على الموارد الاقتصادية والمعابر والحدود، وقدرة على رسم وتنفيذ وتعديل السياسات الاقتصادية، بما فيها السياسات التجارية وفقاً للمصالح الوطنية الفلسطينية. وبعد أن تكون استراتيجية التصنيع في المدى القصير قد حققت أهدافها، خاصة معالجة المعوقات الهيكلية التي يواجهها القطاع الصناعي، وتطوير القدرات الإدارية والإنتاجية الفلسطينية، والعمل على التحول من الاستراتيجية التي طبقت في

المدى القصير إلى استراتيجية تشجيع الصادرات، والقائمة على إنتاج سلع استهلاكية غير معمرة، و سلع تستخدم الموارد الطبيعية المميزة، و سلع من قطاع تكنولوجيا المعلومات. و يبرر هذا التحول صغر حجم السوق الفلسطينية، وعدم تمكنها من الاستفادة من مزايا اقتصادات الحجم الكبير من جهة، ومحدودية قدرة الجهات الحكومية الفلسطينية على توفير حماية لمنتجات الصناعة الفلسطينية تجاه منافسة السلع المستوردة نظرا للاتجاهات العالمية الحديثة في تحرير التبادل التجاري، والتي تعكسها اتفاقية الجات من جهة أخرى. لذا، فإن الخيار الأنسب في المدى الطويل هو الاعتماد على الإنتاج للتصدير كأساس لاستراتيجية التصنيع، على أن يكون هدف هذه الاستراتيجية هو زيادة القدرة التنافسية من خلال رفع إنتاجية عناصر الإنتاج.

والسؤال الذي يطرح هنا: بالنسبة لاستراتيجيتي المدينين القصير والطويل، ما هي السلع والخدمات التي يمكن تطوير قدرتها التنافسية في فلسطين سواء للسوق المحلية عبر إحلال الواردات، أم للتصدير للخارج؟ أي ما هي القطاعات الرائدة؟ وسيتم تحديد القطاعات الرائدة على أساس قدرتها على خلق وتطوير قدرة تنافسية ديناميكية، وقد يكون ذلك على أساس توفر الموارد الاقتصادية الطبيعية، أو العمالة، أو الإبداع أو المعلوماتية.

القطاعات الرائدة على أساس المقومات والموارد الطبيعية، ويشمل ذلك:

- ✧ الصناعة الاستخراجية القائمة على استغلال الصخور لإنتاج حجر البناء والرخام.
- ✧ الصناعات السياحية القائمة على استغلال المقومات الدينية والتاريخية المتوفرة في المناطق الفلسطينية.
- ✧ الصناعة المكملة والقائمة على المنتجات الزراعية.

القطاعات الرائدة على أساس الأيدي العاملة الماهرة، وينطبق ذلك على الصناعات القائمة على مبدأ المناولة الصناعية، بما في ذلك الصناعات التجميعية ذات الجودة

العالية مثل صناعة الملابس، والأحذية المميزة لصالح شركات عالمية، بحيث تنتجها شركات فلسطينية، وتسوقها شركات عالمية.

الصناعات القائمة على المعلوماتية: إن أهم ما يميز هذه الصناعات النمو المتسارع للطلب العالمي على منتجاتها من جهة، وعدم حاجتها إلى تجهيزات ضخمة واستثمارات مالية هائلة من جهة أخرى، فهي لا تحتاج إلى معدات مكلفة وتقتصر الآلات المطلوبة على بعض أجهزة الكمبيوتر الحديثة والشبكات، وأهم عناصر النجاح في هذه الصناعة هو وجود قاعدة علمية ومعلوماتية متقدمة وأيد عاملة مبدعة، وشبكة اتصالات متطورة وذات تكلفة معقولة، وبيئة قانونية تحمي حقوق الملكية الفكرية، وعلاقات تجارية مع شركات عالمية، وهي أمور يمكن توفرها فلسطينياً.

ثامناً: دور الحكومة في حفز نمو القطاع الصناعي

يتطلب النجاح في تحقيق أهداف استراتيجية التصنيع في المدى الطويل دوراً حكومياً معززاً لدور القطاع الخاص ومحفزاً لنموه، بحيث تعمل السياسات الحكومية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وخلق بيئة استثمارية مواتية. وهذا بدوره يتطلب وجود رؤية تنموية اقتصادية واضحة الأهداف.

وفيما يلي بعض المقترحات للسياسات الصناعية العامة التي قد تسهم في تنمية وتطوير القطاع الصناعي وتطوير قدراته التنافسية، وسيتم عرض هذه السياسات ضمن الإطار العام لنموذج بورتر والذي يقسم السياسة الحكومية الصناعية الى أربع مجموعات هي:

السياسات الصناعية المؤثرة على عناصر الإنتاج:

التعليم والتدريب: إضافة إلى الاهتمام بالتعليم الأساسي، لابد من أن تعمل الحكومة على تطوير مناهج وأنظمة التعليم والتدريب بما يحقق خلق مهارات متخصصة

عالية، وذلك من خلال تحسين مواصفات وأنظمة التعليم بشقيه الأكاديمي والمهني، وتحديث مستوى المساقات والمواد التعليمية، وربطها باحتياجات الصناعة. كما يمكن للحكومة أن تقدم حوافز ضريبية للمنشآت التي تقوم بتدريب عمالها، أو توفير بعثات في مجالات محددة تخدم الاستراتيجية الصناعية.

العلوم والتكنولوجيا: للحكومة دور مركزي في دعم أنشطة البحث العلمي والتطبيقي والتطوير الإبداعي للتكنولوجيا ولتوطينها. ويمكن للحكومة المساعدة في هذا المجال في رسم سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا تركز على خلق توافق بين أنشطة البحث والتطوير واحتياجات القطاعات الاقتصادية الرائدة، ومساعدة الشركات على نقل واستيعاب تكنولوجيا أجنبية في مجالات تحددها الدولة، إضافة إلى دعم مراكز البحث العلمي العامة والخاصة، وتوثيق الروابط بين المراكز البحثية والمنشآت الصناعية، إضافة إلى دعم أنشطة البحث والتطوير داخل المنشآت.

البنية التحتية: تتأثر الميزة التنافسية بمدى توفر خدمات البنية التحتية خاصة خدمات المياه والكهرباء والاتصالات وشبكات الطرق والنقل. وتزداد أهمية خدمات البنية التحتية في الصناعات القائمة على استراتيجيات منافسة تتأثر بعنصر الزمن (أي إيصال البضاعة إلى الأسواق خلال مدة محددة)، أو الصناعات التصديرية. وعلى الرغم من أهمية تجربة السلطة الوطنية في اللجوء إلى خصخصة بعض خدمات البنية التحتية، فإن هذا يتطلب إيجاد آلية رقابة فعالة لمنع السلوك الاحتكاري للشركات الحاصلة على امتياز تزويد خدمات البنية التحتية.

رأس المال: يتطلب الاستثمار الصناعي والتحديث التقني المتواصل توفر رؤوس الأموال بأحجام كافية وبتكلفة منخفضة. وتستطيع السلطة الوطنية التأثير على أسواق رأس المال من خلال تشجيع الادخار الفردي، وتجنب العجز

في الموازنة، خاصة الناجم عن الإنفاق الجاري. وتعزيز القدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين البيئة الاستثمارية. أما التدخل الحكومي لتخفيض أسعار الفائدة أو أسعار عناصر الإنتاج بشكل عام، فقد أثبتت التجارب عدم فاعلية هذه السياسات.

السياسات الصناعية المؤثرة على سوق السلع والخدمات:

العطاءات الحكومية: قد تشكل العطاءات الحكومية منفذا رئيسيا لتسويق بعض المنتجات الوطنية، ويلجأ العديد من الدول إلى إعطاء أفضلية للمنتجات الوطنية، وعلى الرغم من أهمية ذلك فإنه يجب أن تكون المعاملة التفضيلية مؤقتة ومشروطة بتحسين الإنتاجية بشكل تدريجي. ولخلق ميزة تنافسية، فإن العطاءات الحكومية يجب أن تفتح باب المنافسة المحلية والأجنبية عند طرح العطاءات، مع ضرورة رفع مستوى المواصفات المطلوبة لحث الشركات على تحسين إنتاجها.

المواصفات والمقاييس: من الأهمية بمكان رفع مستوى المواصفات والمقاييس المطلوب توفرها في السلع والخدمات أو طرق الإنتاج، وذلك لإجبار الشركات على تحسين أدائها، وتزداد أهمية المواصفات والمقاييس في السلع التصديرية، إذ أصبح العديد من الدول يشترط توفر حد أدنى من المواصفات والمقاييس في السلع المستوردة، بل إن بعض الدول تشترط التسجيل المسبق لبعض المنتجات المستوردة مثل الأدوية قبل السماح باستيرادها، كما تستخدم المواصفات والمقاييس المرتفعة آلية للحد من دخول السلع المستوردة، ما يعزز تنافسية السلع الوطنية التي تمتلك المواصفات والمقاييس.

العلاقات السياسية والتجارية مع الدول الأخرى: يمكن للدولة أن تساهم في خلق منافذ تصديرية من خلال إقامة علاقات تجارية مع بعض الدول والحصول على

معاملات تفضيلية عبر توقيع اتفاقيات تجارية تفصيلية. بالرغم من ان التوجه العالمي حسب اتفاقيات الجات يلغي التمييز بين الدول في المعاملات التجارية، فإن العديد من الدول تلجأ إلى الاتفاقيات الثنائية، وإنشاء التكتلات الاقتصادية التي تعطي مزايا تفضيلية تفوق تلك الممنوحة للدول الأخرى.

السياسات الصناعية المؤثرة على عمل المؤسسات المساندة والمكملة:

بما أن نجاح صناعة معينة يتطلب وجود مؤسسات مساندة ومكملة فاعلة ومنافسة، فإن سياسة الحكومة قد تسهم في خلق مثل هذه المؤسسات، من خلال تشجيع تأسيس اتحادات صناعية متخصصة ومؤثرة، وتزويدها بالغطاء القانوني اللازم لتفعيل دورها، وتوفير مصادر المعلومات لهذه الاتحادات حول الفرص التسويقية وتقنيات الإنتاج. كما يمكن للحكومة أن تدعم تأسيس بنك معلومات صناعي، ومؤسسات بحثية اقتصادية تتولى إجراء الأبحاث السوقية حول توجهات الأسواق العالمية والمحلية، ومصادر المواد الخام، والتطورات التكنولوجية، وغيرها من المؤشرات التي تساعد على مواكبة التطورات لتحسين القدرة التنافسية. كما يمكن للحكومة أن تشجع تأسيس شركات تسويقية تتولى تسويق المنتجات في الأسواق العالمية، بما في ذلك إقامة معارض دولية للمنتجات المحلية والبحث عن شركاء للتسويق في الأسواق العالمية، إضافة إلى المساهمة في تأسيس مؤسسات مالية تقدم تسهيلات مالية للمصدرين.

السياسات المؤثرة على هيكلية الصناعة واستراتيجيات الشركات:

يجب أن توفر الدولة بيئة قانونية مناسبة تبين حقوق وواجبات أطراف العملية الإنتاجية، وتجبر الشركات على تحسين قدرتها التنافسية محليا وعالميا، وفي هذا المجال لا بد أن تعمل الدولة على :

زيادة الضغوط التنافسية بين الشركات من خلال استخدام آلية التراخيص لتشجيع المنافسة، لكن لا بد أن تعتمد سياسة التراخيص على أسس اقتصادية،

إضافة إلى منع السلوك الاحتكاري، أو الحد منه وحصره بالقدر الذي تبرره وفورات الحجم الاقتصادي (الاحتكار الطبيعي). وتعمل آلية المنافسة على تحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال خلق ضغوط دائمة تجبر المنتجين على البحث عن أساليب لتقليل التكلفة أو/وتحسين نوعية المنتجات.

الانفتاح على الخارج: بما أن النجاح في المنافسة أصبح يقاس عالمياً، فإنه من الضروري تعريض الشركات المحلية إلى درجة حقيقية من المنافسة مع الشركات العالمية، وذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية، وتشجيع الشركات المحلية على إقامة علاقات تجارية مع شركات أجنبية، سواء في مجال الاستثمار أم الإنتاج، ووضع آلية تضمن قيام المنشآت المحمية بتحسين أدائها التنافسي.

1- مقدمة

بعد النجاح الاقتصادي الذي حققته بعض الدول خاصة دول شرق آسيا، والدور البارز الذي لعبه القطاع الصناعي في ذلك النجاح، بدأ العديد من الدول النظر إلى الصناعة كقطاع أساسي لإحداث تنمية اقتصادية. وفي فلسطين، هنالك اهتمام رسمي كبير بأهمية قطاع الصناعة ودوره المرتقب في إحداث تنمية اقتصادية مستدامة، لدرجة أن البعض أصبح يعول على تحويل اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من اقتصاد نام إلى اقتصاد متقدم ليصبح "سنغافورة الشرق الأوسط". وقد بنيت هذه الرغبة على المكاسب المحتملة للعملية السلمية من جهة، والإمكانيات الاقتصادية المتاحة للشعب الفلسطيني وأهمها: الأيدي العاملة الماهرة، ورؤوس الأموال المهاجرة، ووجود نخبة من الفلسطينيين حققت نجاحات اقتصادية بارزة محليا وعالميا، إضافة إلى ما تملكه المناطق الفلسطينية من مقومات طبيعية وتاريخية ودينية قد تجعلها قبلة للسياح العرب والأجانب، والتي تشكل قاعدة إنطلاق لبناء قطاع صناعي منافس محليا وعالميا.

وعلى الرغم من قصص النجاح التي حققتها بعض أفرع الصناعة في المناطق الفلسطينية فإن الأداء الكلي للقطاع الصناعي ودوره في الاقتصاد الفلسطيني ما زال متواضعا، كما أنه يعاني من مشاكل هيكلية تعيق تحسين أدائه وتحويله إلى قطاع رائد. وقد نجم بعض هذه الاختلالات عن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي، وغياب سياسة اقتصادية واضحة وفاعلة، وشيوع الملكية الفردية والعائلية وصغر حجم المنشآت الصناعية وضيق منافذها التسويقية، واعتماد بعض الأفرع على علاقات التعاقد من الباطن مع الشركات الصناعية الاسرائيلية.

وتفاقمت حدة هذه المشاكل مؤخراً، في أعقاب سياسة الانفتاح التجاري التي تمارسها اسرائيل انسجاما مع انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وأدت إلى تدفق

الواردات على المناطق الفلسطينية، ما خلق ضغوطا تنافسية كبيرة على العديد من القطاعات خاصة الملابس، والأحذية، والمنتجات الغذائية، والأثاث، والمنتجات المعدنية. ومنذ استلام السلطة الفلسطينية صلاحياتها حاولت جاهدة العمل على تحسين أداء المنشآت الصناعية من خلال تحسين البيئة الاستثمارية، وتوقيع اتفاقيات تجارية تفضيلية مع بعض الدول، وإصدار مجموعة من القوانين الاقتصادية، خاصة قانون تشجيع الاستثمار، وقانون المدن والمناطق الصناعية، وتحسين خدمات البنية التحتية الصناعية، بما في ذلك مشاريع المدن الصناعية. وعلى الرغم من أهمية هذه السياسات والاجراءات، فإنها لا تزال غير قادرة على تحفيز القطاع الخاص لخلق وتحسين الميزة التنافسية للقطاع الصناعي. وقد يعزى ذلك إلى ظروف موضوعية مثل سيطرة اسرائيل على الموارد الاقتصادية والمعابر، وتوضع أداء الأجهزة الحكومية، والقطاع الخاص، إضافة إلى التغيرات الإقليمية والعالمية، وما تخلقه من فرص وتحديات اقتصادية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم السياسات الصناعية الفلسطينية المطبقة منذ العام 1994، ومراجعة تجارب الدول الأخرى في مجال السياسات الصناعية، وحصص الدروس والعبر المستفادة من هذه التجارب، واقتراح مجموعة من السياسات الصناعية اللازمة في الأجلين القصير والطويل، والتي قد تساعد صانع القرار الفلسطيني على رسم سياسة صناعية ملائمة تسمح في إحداث تنمية صناعية في المناطق الفلسطينية.

2- واقع الصناعة الفلسطينية

يشكل القطاع الصناعي الفلسطيني في مجمله (95%) من منشآت تعمل في الصناعات التحويلية، واستوعب 72.6 ألف عامل، ومنتج ما قيمته 1613 مليون دولار أمريكي العام 1999، وبلغت القيمة المضافة فيه 787 مليون دولار أمريكي، 88% منها مصدرها الصناعات التحويلية، وبلغ التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي 34 مليون دولار، في حين بلغ اهتلاك الأصول 66 مليون دولار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي 1999). وتزايدت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني*، من 13.3% العام 1994 إلى 16.5% العام 1998. ونمت القيمة المضافة فيه من 349 مليون دولار العام 1994 إلى 680 مليوناً العام 1998 (زيادة سنوية بمعدل 23.7%)¹. إلا أن أهمية القطاع الصناعي في الاستخدام تراجعت من 18% العام 1994 إلى 15.7% العام 1999 من مجمل العاملين في المناطق الفلسطينية. كما أن مساهمة الصادرات الصناعية من مجمل الصادرات بقيت بحدود 30% خلال الفترة ما بين 1994-1998.

تتميز الصناعة الفلسطينية بالبدائية، وعلى الرغم من أن هناك مشاريع أسست منذ سنوات عدة فإنها لا تزال إلى حد بعيد تشبه مؤسسات في المراحل الأولية- الجينية من حيث تعاملها في السوق. فمعظم المؤسسات لم تطور أسماء تجارية معروفة، وتنتج سلعاً غير مميزة في السوق، وتتنافس على أساس الأسعار، كما أن معظم هذه المؤسسات تركز على مناطق تسويقية جغرافية ضيقة، ما يقلل عنصر المنافسة فيما بينها، حيث يقتصر تسويق معظم المنتجات الصناعية على السوق المحلية باستثناء الصناعات القائمة على أساس التعاقد من الباطن مثل الأحذية والجلود والملابس والتي

* باستثناء القدس

¹ أخذت هذه الأرقام والنسب من الحسابات القومية والتي تختلف فيها البيانات مقارنة ببيانات المسح الصناعي بسبب عمليات الموازنة لتحقيق التماسق بين جداول العرض والاستخدام التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء بهدف تحقيق الاتساق الداخلي للبيانات.

يعتبر معظم إنتاجها صادرات إلى إسرائيل. ويمكن تلخيص أهم المشاكل التي تعاني منها الصناعة الفلسطينية بما يلي:

1. لم يكن تطور الصناعة الفلسطينية تطوراً طبيعياً، وإنما جاءت وليدة للسياسات الإسرائيلية. فقد تطورت الصناعات المكملة للصناعات الإسرائيلية (التعاقد من الباطن)، أو تلك التي لا تشكل منافسة للصناعات الإسرائيلية. بالمقابل، حاربت إسرائيل الصناعات التي قد تشكل عنصر منافسة لصناعاتها، وأغلقت السوق الفلسطينية إلى العالم إلا من خلالها. وأدى ذلك إلى اعتماد الصناعة الفلسطينية بشكل كبير (90%) على المواد الخام الخارجية سواءً من إسرائيل أم عبرها، الأمر الذي جعلها عرضة للتقلبات الإسرائيلية والأجنبية. من جهة أخرى، فإن سياسة الإغلاق المتكرر التي تنتهجها إسرائيل في تعاملها مع الأراضي الفلسطينية أدت إلى تدهور الإنتاج في كثير من الفروع الصناعية.
2. عدم اكتمال العقود الصناعي وغياب الترابطات الأمامية والخلفية أو ضعفها، وكل ذلك بسبب اعتمادها على علاقات التعاقد من الباطن من جهة، والإجراءات الإسرائيلية من جهة أخرى، ما عمل على فقدان الحافز لدى الفلسطينيين في تطوير حلقات التصنيع، حيث سيطر الإسرائيليون على أهم هذه الحلقات.
3. صغر حجم المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، إذ أن 90% من المنشآت العاملة في الصناعة توظف أقل من خمسة عمال.
4. افتقار الصناعة الفلسطينية بشكل عام إلى التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الجودة وزيادة تكلفة الإنتاج .
5. وجود بنية تحتية ضعيفة، وارتفاع تكلفة الكهرباء والمواصلات، وتدني الاستثمار في العنصر البشري، وارتفاع تكلفة الإنتاج بشكل عام أدى إلى ضعف القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية، بسبب تدني الجودة من جهة، وارتفاع الأسعار من جهة أخرى.
6. ضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات المساندة بما فيها مؤسسات التمويل، والاتحادات والنقابات. ويشكل التمويل الذاتي المصدر الرئيسي لأكثر من 90%

من المنشآت الصناعية القائمة، ما يترتب عليه قلة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي (وزارة الصناعة، 1998)، إضافة إلى أن صافي الاستثمارات الصناعية لمعظم السنوات كان سالبا، أي أن الاستثمار الإجمالي يقل عن مخصصات الاهتلاك كما أشرنا إلى ذلك في الجزء السابق.

7. غياب السياسة العامة المشجعة للصناعة بشكل عام، وضعف البيئة الاستثمارية العامة في المناطق الفلسطينية، وضعف البنية التحتية القانونية والمادية، وما يترتب عليها من زيادة المخاطرة وانتشار روح التردد بين المستثمرين.

8. تدني خدمات البنية التحتية وارتفاع تكلفتها، فقد شكل مجموع ما انفق على البنية التحتية ما بين العامين 1970-1990 حوالي 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، مقارنة مع 9% في الأردن (نصر، 1997).

9. معظم المنشآت الصناعية (87% منها) هي مؤسسات فردية، ما يضعف قدرتها على التأقلم مع المتغيرات العالمية، ومواجهة التحديات التي تخلقها خاصة في مجال القدرة التنافسية.

3- استراتيجية التصنيع والسياسات الصناعية الفلسطينية

بذلت السلطة الوطنية الفلسطينية جهودا كبيرة منذ تأسيسها لتحسين البيئة الاستثمارية في المناطق الفلسطينية، فقد أسست العديد من الوزارات والمؤسسات والأجهزة الحكومية اللازمة، وكذلك أصدرت العديد من القوانين الاقتصادية المهمة، وباشرت بتحسين خدمات البنية التحتية بما فيها مشروع المناطق الصناعية، ووقعت اتفاقيات تجارية تفضيلية مع العديد من الدول، إضافة إلى وضع برنامج لتطوير وإعادة هيكلة الصناعة الفلسطينية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واتحاد الصناعات الفلسطينية، كما أنشأت السلطة الفلسطينية مؤسسة المواصفات والمقاييس، ودائرة المعارض التجارية، وهيئة تشجيع الاستثمار.

وفيما يلي استعراض لاستراتيجية وسياسات الصناعة المعلنة والمطبقة منذ العام 1994.

3-1 استراتيجية التصنيع والسياسات الصناعية

تعمل استراتيجية التصنيع المعلنة في المناطق الفلسطينية على الموازنة بين خيارى إحلال الواردات وتشجيع الصادرات (برنامج تنمية القطاع الصناعي للاعوام 1998-2001، والبرنامج الإنمائي الفلسطيني 1994-2000) ، وتعمل هذه الاستراتيجية على تحقيق مجموعة من المزايا الإيجابية أهمها معالجة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني من خلال العمل على إعادة هيكلة القطاع الصناعي، وخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الفلسطيني.

3-2 السياسات الصناعية

وفيما يلي استعراض وتقييم للسياسات الصناعية الفلسطينية المتبعة منذ العام

1994:

3-2-1 المواصفات والمقاييس

أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية مؤسسة المواصفات والمقاييس للعمل على حماية صحة وسلامة المستهلك، وحماية البيئة الفلسطينية، والمحافظة عليها قدر الامكان، ورفع مستوى جودة الصناعات الفلسطينية، وزيادة قدرتها التنافسية، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من حداثة عمر المؤسسة فإنها نجحت في تحقيق العديد من الانجازات منها: اعتمدت المؤسسة 622 مواصفة مختلفة في المجالات الصناعية، خاصة الإنشاءات والأغذية، من أصل 800 مواصفة تعمل المؤسسة في إطارها، واعتمدت 19 مختبرا موزعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها ما هو مخصص لخدمة قطاع الصناعة في بعض المجالات المحدودة مثل الأغذية والإنشاءات. كما استطاعت تأهيل عدد مقبول من المصانع والمنشآت للحصول على علامة الجودة الفلسطينية، وهي تتضمن مطابقة المنتجات المحلية الفلسطينية للمواصفات الفلسطينية. وأصدرت شهادات جودة لـ 120 مصنعا ومؤسسة فلسطينية، كما اعتمدت خلال الانتفاضة الحالية 10 مواصفات.

3-2-2 سياسات الترخيص الصناعي

تستخدم سياسة الترخيص لتحقيق أهداف اقتصادية عدة مثل منع بعض الاستثمارات، أو توجيه الاستثمارات نحو قطاعات محددة ومناطق محددة، أو لحماية المستهلك أو العامل أو لحماية البيئة. ولا تستخدم الوزارة سياسة الترخيص لتوجيه الاستثمار، بل إن الأمر متروك للمستثمر. وعلى الرغم من أهمية سياسة الترخيص في التأثير على الاستثمار الصناعي، فإن دورها ما زال محدوداً لأسباب عدة، منها ما يتعلق بالوضع القانوني السائد خاصة في مجال التعامل مع المنشآت غير المرخصة، وتواضع المهارات المتوفرة للعاملين في دائرة الترخيص، وعدم إدراك المنتج لمنافع الترخيص، ولتخوف بعضهم من الملاحقة الضريبية في حالة التقدم بطلب ترخيص، إضافة إلى أن المنشآت الواقعة ضمن المنطقة الجغرافية المصنفة C تخضع للإجراءات الإسرائيلية، خاصة ترخيص الإنشاءات (لمزيد من التفاصيل أنظر إلى عبد الرحمن 2001). إضافة إلى ذلك، هناك مشكلة المؤسسات التي كانت قائمة منذ زمن الاحتلال، فهذه المؤسسات حصلت على التراخيص اللازمة دون أية مراعاة للموقع والآثار البيئية ومتطلبات السلامة المهنية وغير ذلك، ثم انتقلت مسؤولية تلك المؤسسات إلى وزارة الصناعة الفلسطينية، حيث بات مفروضاً على الوزارة وجود مثل هذه المؤسسات والتي تشكل تجمعات صناعية في مناطق سكنية أكثر منها صناعية، ولكن على الرغم من ذلك، فلا يمكن إخلاء هذه المؤسسات بالقوة دون إيجاد البديل المناسب.

3-2-3 سياسات التدريب الصناعي

على الرغم من أهمية التدريب في إحداث تنمية صناعية فإنه لا توجد استراتيجية محددة للتدريب، وذلك بسبب عدم وجود ميزانية لدائرة التدريب الصناعي التابعة لوزارة الصناعة، إضافة إلى قلة عدد الموظفين فيها، فهي مكونة من موظفين إثنين فقط.

3-2-4 سياسات تشجيع الاستثمار

لتقليل عنصر المخاطرة الناجم عن عدم الاستقرار السياسي من جهة، وجذب استثمارات أجنبية ومحلية من جهة أخرى، أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون تشجيع الاستثمار للعام 1995 وتم تعديله العام 1998، ولتنفيذ دور القانون في تشجيع الاستثمار نص القانون على تشكيل هيئة تشجيع الاستثمار.

- وهناك مجموعة من العوائق والمشاكل التي تواجه تطبيقه وتحد من فاعليته في تحفيز الاستثمار والتي من ضمنها ما يلي:-
1. الوضع السياسي غير المستقر (حتى قبل اندلاع انتفاضة الأقصى)، حيث انعكس ذلك على الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاستثمارات بشكل كبير جداً في المجالات والقطاعات كافة.
 2. لا تزال البنية التحتية الفلسطينية ينقصها الكثير حتى تستقطب الاستثمارات، فهي ما زالت تعاني من الاختلالات.
 3. تواضع دور الجهاز المالي والمصرفي في عملية التمويل للاستثمارات.
 4. عدم اكتمال منظومة التشريعات الفلسطينية.

3-2-5 سياسات الترويج/ المعارض التجارية

باشرت المؤسسات الفلسطينية المختلفة، وخاصة تلك المعنية بترويج المنتجات الفلسطينية، بوضع وتنفيذ سياسات ترويجية مختلفة، حيث تركزت هذه السياسات في إقامة المعارض التجارية الهادفة إلى ترويج المنتجات الفلسطينية، وشاركت في ذلك جهات عامة ممثلة بوزارتي التجارة والاقتصاد والصناعة، وجهات خاصة وأهلية ممثلة بالغرف التجارية والصناعية ومركز التجارة الفلسطيني/التريد، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، والاتحادات الصناعية التخصصية مثل هيئة الصناعات الغذائية، واتحاد الصناعات الدوائية، واتحاد صناعة الحجر والرخام، واتحاد النسيج والملابس وغيرها. ومن تقييم تجربة المعارض التجارية والنشاطات الترويجية الفلسطينية يتبين ما يلي:

1. غياب خطة وطنية واضحة لترويج فلسطين ومنتجاتها.
2. تعدد الجهات والمؤسسات القائمة على هذه النشاطات وحصول ازدحام وتداخل في الصلاحيات والمسؤوليات.
3. انعدام أو قلة التحضيرات اللازمة قبل المشاركة في المعارض التجارية، خاصة فيما يتعلق بدراسة أسواق الدول المستهدفة لتحديد القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في هذه الأسواق واحتياجاتها من السلع الفلسطينية، وعدم التحضير للقاءات فردية بين المنتجين والمستوردين في الأسواق المستهدفة.
4. ضعف الوعي بأهمية المشاركة في المعارض التجارية لدى بعض الصناعيين.

3-2-6 سياسات تشكيل الاتحادات الصناعية

تم تشكيل 21 اتحاداً تخصصياً حتى الآن (انظر المحق 1). وبتاريخ 1999/5/28 أقر مجلس الوزراء تشكيل الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. وتتمثل رسالة الاتحاد العام في تطوير صناعة فلسطينية ذات قدرة تنافسية.

ويمكن تلخيص أهم المشاكل التي تواجهها الاتحادات الصناعية بانخفاض عدد الاعضاء من الذين تنطبق عليهم شروط العضوية، وعدم توفر بنية تحتية مادية وبشرية، وتواضع فاعلية بعضها. كما أن هناك أجساماً مختلفة منها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3-2-7 سياسات التمويل

على الرغم من توفر الكثير من مؤسسات التمويل والبنوك التجارية فإنه لا تزال هناك حاجة لبرنامج اقراض صناعي متخصص، إذ تقوم البنوك التجارية العاملة في فلسطين بتوفير برامج الاقراض للقطاع الخاص ومنه القطاع الصناعي وفقاً لشروط

لا تعتبر مشجعة للاقراض وفقا للصناعيين، حيث تطلب البنوك رهناً عقارياً قيمته أحيانا تصل إلى أكثر من قيمة القرض، وفترة السداد قصيرة الأجل، ونسبة الفائدة عالية. إضافة الى البنوك التجارية، يعمل في فلسطين العديد من مؤسسات الإقراض المحلية والأجنبية إلا أن هذه البرامج والمؤسسات لا تقدم تسهيلات منافسة كثيرا لما تقدمه البنوك التجارية، بل على العكس أحيانا تكون أكثر تعقيدا نظرا لربطها من خلال البنوك التجارية. ويتضح من تقييم التجربة السابقة لسياسات التمويل غياب سياسة تمويل صناعي في المناطق الفلسطينية.

3-2-8 تأهيل الصناعة

فرضت التغيرات الدولية، المتمثلة بالانفتاح التجاري العالمي، وما ترتب على ذلك من ارتفاع وتيرة المنافسة، وتقلص الدعم والحماية الجمركية، وازدياد التركيز على قضايا البيئة، ضرورة التركيز على محاور رئيسية في عمل المنشآت الصناعية تتمثل في: تطبيق المواصفات والمقاييس المحلية والدولية، وتأهيل الكادر البشري، والتكلفة الفعالة والمناسبة، والتخصص والتركيز، والتحرك السريع المدروس بدقة، والبعد الدولي في التحليل وخطوات العمل. إنطلاقا من هذه الملامح الأساسية تم العمل على إعداد برنامج التأهيل الصناعي في فلسطين الذي يهدف إلى تأهيل قطاع الصناعة في فلسطين لمستوى متطلبات التبادل الحر مع العالم الخارجي، الأمر الذي يتضمن هدفين للمنشآت الصناعية وهما:

- ✧ توفير القدرة التنافسية من حيث الجودة، والتكلفة، والابتكار، والتجديد...الخ.
- ✧ المقدرة على مواكبة التطور والتحكم في التقنيات والأسواق.

✧ يعمل برنامج التأهيل الصناعي على تأهيل حوالي 400 منشأة (تشغل أكثر من 10 عمال) خلال الفترة من 2000 - 2005.

3-2-9 السياسات التجارية

لقد حدد بروتوكول باريس الاقتصادي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أسس سياسة التجارة الخارجية الفلسطينية بشقيها الاستيراد والتصدير. فقد حددت السلع المسموح باستيرادها وفقا لسياسة جمركية فلسطينية ضمن تصنيفات معينة هي A1، A2، B، (حوالي 500)، وتقدر احتياجات الفلسطينيين من هذه السلع لجنة مشتركة من الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني، كما أنه يتم تحديد الكمية المطلوب استيرادها من هذه السلع حسب الاتفاق بين الجانبين.

وبخصوص تلك السلع غير الواردة والمشمولة في قوائم A1، A2، B، أو تلك التي تزيد على الكمية المسموح بها، فإن السلطة تطبق المعايير والمعاملات المعمول بها في اسرائيل. كما انه يحق للفلسطينيين تحديد معدلات الجمارك على المركبات، وإعفاء العائدين الفلسطينيين من ضرائب الاستيراد على الأمتعة والمركبات. كما يحق للفلسطينيين استيراد المحروقات بشرط أن تكون مستوفية لمقاييس الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا فقد أعطى البروتوكول السلطة الفلسطينية بعض الصلاحيات في مجال التجارة الخارجية، ولكنه في الوقت نفسه أعطى اسرائيل حق التدخل في هذه التجارة.

وقد أعطى البروتوكول الفلسطينيين الحرية بإدخال منتجاتهم إلى السوق الاسرائيلية، الا انه لم يطبق على أرض الواقع، حيث تعمل اسرائيل على عرقلة تدفق السلع الفلسطينية لاسرائيل، وتضع القيود على ذلك، وتمارس الإغلاقات المختلفة بشكل كبير ومستمر.

وبسبب هذه الاتفاقية، يتحمل المواطن الفلسطيني تكلفة حماية الصناعة الاسرائيلية خاصة السلع المعمرة والتي لا تنتج في المناطق الفلسطينية. هذا وتشرط اسرائيل في السلع من قائمة A1 أن تكون منتجة محلياً (هذا النوع من السلع يجب أن يكون مستورداً من الاردن أو مصر) أو تشكل القيمة المضافة المحلية منها 30%، وهذا نادراً ما يكون موجوداً في الصناعة الأردنية، حيث أن غالبيتها يتم تجميعها فقط في الأردن، ولا يدخل فيها سوى كلفة التغليف، وهذه نادراً ما تشكل 30% من القيمة المضافة.

وفيما يتعلق بالسلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية فقد منح البروتوكول الحرية للفلسطينيين باستيرادها بشكل مباشر، ودون وساطة اسرائيل، الأمر الذي أعطى الفلسطينيين فرصة الاستفادة من المنافسة في الأسواق العالمية، خاصة عند شراء المعدات الإنتاجية. وعلى الصعيد نفسه فإن المستورد الفلسطيني سوف يعامل مثل المستورد الاسرائيلي على نقاط العبور والحدود.

وفي نهاية المطاف، فإن سيطرة اسرائيل على المعابر والحدود، وتحكمها في تدفق السلع والخدمات بين السوق الفلسطينية والأسواق العربية والعالمية، قد عمل على الحد من امكانية تنشيط التجارة البينية بين المناطق الفلسطينية وبقية دول العالم، وبالتالي أفقد السلطة الفلسطينية إمكانية تنويع وتوسيع حجم التبادل التجاري مع بقية دول العالم، حيث أنه لا زالت الاتفاقية الاقتصادية مرهونة باتفاقات الفترة الانتقالية.

ولابد من ذكر أنه قد تم توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية بين السلطة الفلسطينية والعديد من الدول، وعلى رأسها الأردن الذي يعتبر الشريك الإقليمي الأقرب إلى السلطة الفلسطينية. إضافة الى توقيع اتفاقيات أخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي، إلا أن هذه الاتفاقيات تبقى معطلة ما لم تعط السيطرة على المعابر للفلسطينيين. فمجرد توقيع اتفاقية تجارية تفضيلية لا يعني التصدير، بل إن التصدير بحاجة إلى معرفة أذواق المستهلكين في الدول المستوردة، واتجاهات الأسواق وظروف

المنافسة فيها، وكذلك مواصفات السلع المسموح بتصديرها، وهناك ضعف كبير في توفر مثل هذه الخدمات للمصدر الفلسطيني. ونظرا لغياب المعابر الرسمية بين الضفة الغربية واسرائيل فإن إمكانية حماية الصناعة الفلسطينية من المنافسة الأجنبية تبقى ضئيلة بل غير ممكنة، فأية سلعة تدخل اسرائيل يمكن وصولها إلى الأسواق الفلسطينية بصورة رسمية أو غير رسمية.

3-2-10 سياسات البنية التحتية المادية

هنالك اهتمام كبير بتطور خدمات البنية التحتية المادية، إذ انفقت السلطة الوطنية الفلسطينية حوالي (900 مليون دولار أمريكي) منذ العام 1994 لتحسين خدمات البنية التحتية، خاصة شبكات المياه والصرف الصحي والشوارع والمعابر البرية والجوية والبحرية (ميناء غزة). كما منحت السلطة الوطنية القطاع الخاص فرصة المساهمة بتوفير بعض هذه الخدمات مثل قطاع الاتصالات، والكهرباء (في قطاع غزة)، وهناك توجه عام في السلطة لخصخصة جميع أنشطتها التجارية، وفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في الخدمات العامة (مثلا هنالك جهود لتأسيس شركة كهرباء خاصة في شمال فلسطين، وجهود لخصخصة خطوط الطيران الفلسطينية). ولمساعدة القطاع الصناعي على التطور ولخلق ميزة تنافسية هنالك اهتمام كبير لدى الجهات الفلسطينية، خاصة وزارة الصناعة بموضوع تأسيس مناطق صناعية نظرا لدورها في إحداث تنمية صناعية من خلال ما تقدمه من حوافز مادية مباشرة مثل التوفير في التكلفة، أو إعفاءات ضريبية، أو غير مباشرة مثل موقعها قرب مراكز الاستهلاك، أو قربها من نقاط الشحن والنقل، أو توفر خدمات بنية تحتية ذات نوعية وتكلفة معقولة مقارنة بالمناطق الأخرى. كما أن هنالك بعدا آخر لأهمية المناطق الصناعية في فلسطين خاصة تلك الواقعة على ما يسمى بالخط الأخضر، بحيث تعمل هذه المناطق على جذب رؤوس أموال أجنبية تعمل على خلق فرص عمل بديلة للعمالة الفلسطينية في اسرائيل من جهة، وإتاحة الفرصة أمام المنتجين المحليين للاستفادة من خبرة الشركات العالمية في مجالات الإدارة والتسويق وغيرها من المهارات من جهة

أخرى، هذا إضافة إلى زيادة الصادرات ونقل التكنولوجيا الحديثة، وغيرها من الأهداف الاقتصادية. ونظرا لتعدد احتياجات ومشاكل الصناعة الفلسطينية، صنفت المناطق الصناعية الفلسطينية إلى ثلاث مجموعات هي: حدودية مخصصة للمشاريع الكبيرة والتصديرية، وداخلية (البلدية) مخصصة للمشاريع المتوسطة والموجهة لإشباع حاجات السوق المحلية، والتجمعات الحرفية. ويمكن لنا إجمال بعض المشاكل التي يواجهها هذا البرنامج بما يلي:

- ✧ ضعف البيئة الاستثمارية في فلسطين بشكل عام والذي يحد من أهمية الحوافز التي تقدمها المناطق الصناعية.
 - ✧ عدم التوصل إلى اتفاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بشأن المناطق الصناعية الحدودية، الأمر الذي يعمل على الحد من تنقل الأفراد والسلع من وإلى هذه المناطق.
 - ✧ إن وجود مثل هذه المناطق يتطلب أيدي عاملة ذات مهارة وخبرة معينة، بحيث أن هناك شكوكاً من أن تلك المهارة والخبرة لدى العامل الفلسطيني قد لا تكون كافية حسب المطلوب.
 - ✧ غياب رؤية شمولية لمستقبل القطاع الصناعي، وكثرة التعقيدات القانونية والإجراءات المطلوبة.
- ولكن وعلى الرغم من تلك الصعوبات والمشاكل التي تواجه تنفيذ هذه البرامج فإن هناك فرصاً يمكن أن تستغلها السلطة الفلسطينية، مثل الاتفاقيات التجارية التي تم توقيعها مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول، الأمر الذي يعطي الصناعة الفلسطينية مجالاً للانطلاق إلى الأسواق العالمية.

4- استراتيجية وسياسات التصنيع: النظرية والدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى

تتلخص أهداف أية استراتيجية تصنيع من الناحية النظرية بزيادة كفاءة ونمو القطاع الصناعي وتحسين قدرته التنافسية. سواء أكان توجه استراتيجية التصنيع داخلياً، بحيث يتم إنتاج سلع وخدمات للسوق المحلية وإحلالها محل السلع والخدمات المستوردة، والذي يعرف باستراتيجية إحلال الواردات، أم خارجياً، بحيث يتم إنتاج سلع للتصدير، والذي يعرف باستراتيجية تشجيع الصادرات. وعادة ما يتطلب تحقيق أهداف استراتيجية التصنيع، تعاون الحكومة من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات فيما يعرف بالسياسات الصناعية. وتقسّم السياسات الصناعية أو السياسات المؤثرة عليها إلى خمس مجموعات، لكل منها أدواتها المحددة، وهذه المجموعات هي: التحكم بالأسعار، والسياسات التجارية، والنقدية، والمالية، والسياسات العمالية وعلاقات العمل. ويمكن تحقيق الأهداف نفسها باستخدام أكثر من أداة، إضافة إلى أن بعض الأدوات قد تعطي نتائج متضاربة، وقد تكون هذه الأدوات مكملّة أو بديلة لبعضها البعض. إن تعدد الأدوات المتاحة يلزم صاحب القرار بمقارنة منافع وتكلفة استخدام كل منها، أي أن تفضيل أداة على أخرى يجب أن يعكس الجدوى الاقتصادية لذلك البديل. والصعوبة في هذا المنهج هي احتساب تكلفة ومنافع استخدام كل بديل، فبعضها غير قابل للقياس، وتأثير بعضها يمتد لفترات زمنية طويلة.

وللحكومة دور في تحديد استراتيجية الصناعة وأدواتها، ولها دور أساسي، أيضاً، في تنفيذ ومراقبة السياسات والاستراتيجيات الصناعية. وهناك أشكال عدة لدور الحكومة في تنفيذ السياسات الصناعية: فقد يكون دورها تأشيرياً، بحيث تكتفي الحكومة في وضع سياسات اقتصادية كلية دون الخوض في سياسات محددة، والاعتماد على آلية الأسواق في تنفيذ هذه السياسات. وقد يكون دورها مسانداً، بحيث تحدد الحكومة التوجهات العامة، لكنها تحدد، أيضاً، بعض السياسات الدقيقة لدفع النشاط الصناعي

باتجاه معين. وقد يكون للحكومة دور فعال، بحيث تتدخل بشكل مباشر وفعال في دفع الأنشطة الصناعية لمجالات محددة، ويشمل ذلك، أيضاً، استهداف شركات محددة في بعض القطاعات لمساعدتها على التكيف. كما قد يكون للحكومة دور مركزي، حيث تتولى الحكومة زمام الأمور بشكل كلي تقريباً.

وتعلل المدارس الفكرية الاقتصادية تدخل الحكومة في الاقتصاد بشكل عام، في الحالات التي تخفق فيها آلية السوق في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، فقد تكون السياسة الصناعية عامة بحيث تقدم الحوافز لجميع الأنشطة الصناعية، أو سياسة مخصصة، بحيث توجه الحوافز لأنشطة أو قطاعات محددة، وهذا يتطلب قيام الحكومة بتحديد الجهات المستفيدة. إلا أنه يجب تقدير واحتساب العوائد والتكاليف المحتملة للتدخل الحكومي قبل اعتماد أي من هذه السياسات. هنالك العديد من الأدوات المتاحة للسياسات الصناعية، ويمكن تحقيق الأهداف نفسها باستخدام أكثر من أداة. وتشمل الأدوات المتاحة أمام صانع القرار الأدوات التأشيرية مثل الخطط الاقتصادية، والأدوات المباشرة بما في ذلك الأنظمة والقوانين، والحوافز المادية والإجرائية.

ويمكن تلخيص تجارب الدول الأخرى في مجال الاستراتيجيات والسياسات الصناعية بما يلي:

1. ان الدول التي اعتمدت استراتيجية تشجيع الصادرات حققت معدلات نمو أعلى من تلك التي اعتمدت استراتيجية إحلال الواردات.
2. إن آلية السوق تعطي أفضل النتائج، وإذا كان لا بد من وجود سياسة صناعية فإن الأدوات القائمة على تقديم الحوافز أفضل من تلك القائمة على الأنظمة والقوانين، كما أن مشاركة الدولة في نشاطات القطاع الخاص من خلال الاستثمار يتميز بارتفاع مخاطرته وإمكانية عدم تحقيقه للكفاءة الاقتصادية (Adams, 1983). ويلخص الجدول (13) تجربة الدول الأوروبية في استخدام أدوات السياسة الصناعية والأهداف المرجو تحقيقها من كل أداة.

3. نتيجة لمتطلبات اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية (WTO) التي انبثقت عنها، تراجع دور الأنظمة والتشريعات القانونية كأداة من أدوات السياسة الصناعية. إذ تنص اتفاقية الجات على إلغاء جميع القيود غير الجمركية على السلع المستوردة، وتخفيض الرسوم الجمركية، ما قلل بشكل كبير إمكانية حماية الصناعة الوطنية. كما أن الجات تمنع الدعم المباشر للسلع المصدرة كما جاء ذلك في GATT Subsidies Code. وقد عملت هذه التغييرات على تعزيز دور الحوافز المادية، خاصة سياسات الائتمان، وسياسات المنافسة والدعم المؤسسي (خدمات بنية تحتية، والتعليم والتدريب) كأدوات مفضلة للسياسات الصناعية (Leipziger, and Petri, 1993).
4. إن وضع وتنفيذ سياسات صناعية فعالة يتطلب وجود أجهزة حكومية متخصصة ومؤهلة، ولديها الخبرات الكافية لتقييم البدائل المتاحة ومراقبة التنفيذ وتعديل السياسات الصناعية حسب التطورات الاقتصادية المحلية والدولية. ويجب أن تعمل هذه الأجهزة بمعزل عن الضغوط السياسية والحزبية من جهة، ولديها اتصال وثيق مع رجال الأعمال من جهة أخرى.
5. الدول ذات الأسواق المحلية الصغيرة ركزت على السياسات الصناعية الهادفة إلى تقليل تكلفة الإنتاج (مثل التمويل والضرائب) بدلاً من تلك الهادفة إلى زيادة الإيرادات (مثل سياسات الحماية والعطاءات الحكومية).
6. هنالك قبول لفكرة تدخل الحكومة لدعم وتطوير القطاعات الاستراتيجية وذات التقنية العالية بدلاً من حماية الصناعات الوليدة.
7. إن السياسات الصناعية المحددة قد تواجه انتقادات محلية على أساس عدم المساواة والعدالة بين جميع المنشآت، ما قد يؤثر سلباً على تنفيذها.
8. إن طبيعة ومكونات وتوقيت السياسة الصناعية أهم من الجدل القائم بين المدارس الفكرية الاقتصادية حول ضرورة وجود أو عدم وجود سياسة صناعية.
9. سياسات الدعم المالي المباشر أثبتت عدم نجاعتها، لأن غالبية الشركات المستفيدة لم تستخدمها بشكل مناسب، وخلق انطباعاً سيئاً عن دور السياسات الصناعية (DeBandt, 1994).

10. الحماية التجارية الطويلة أو الدائمة قد تدخل الشركات في حلقة مفرغة، حيث أن الحماية قد تعطي حافزا لبعض الشركات لعدم تحسين أدائها بسبب غياب الضغوط التنافسية، ما يجعلها تطلب المزيد من الحماية. لذا، فالحماية الفعالة يجب أن تكون مؤقتة وتزال تدريجيا (DeBandt, 1994).
11. نقص الكفاءة لدى الأجهزة الحكومية المسؤولة عن تطبيق السياسات الصناعية من أهم عوامل فشل هذه السياسات. ومن الأسباب التي تؤدي إلى عدم الكفاءة الحكومية: نقص المعلومات، ونقص القدرات الفنية، والتأخر في إصدار القرارات اللازمة، والبيروقراطية، وصراع المصالح (DeBandt, 1994).

5- مقومات التصنيع في المناطق الفلسطينية

1-5 تمهيد

يعمل الاقتصاد الفلسطيني تحت قيود ومعوقات كثيرة وظروف غير مواتية، منها ما نجم عن عوامل خارجية، ومنها ما نجم عن عوامل داخلية. وتتلخص العوامل الخارجية بسياسات الاحتلال الاسرائيلي بما في ذلك إغلاق المناطق الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من تقييد حرية انتقال الأفراد والسلع من وإلى المناطق الفلسطينية وما بين المناطق الفلسطينية، وسيطرة اسرائيل المطلقة على المعابر البرية والجوية والبحرية، وسيطرتها، كذلك، على مصادر المياه والأرض واستخداماتها، وعلى جزء مهم من خدمات البنية التحتية (المياه والكهرباء والاتصالات)، إضافة إلى تزايد النشاط الاستيطاني في المناطق الفلسطينية. أما العوامل الداخلية فتشمل محدودية الموارد الطبيعية، خاصة الأرض، والمياه، وصغر حجم السوق المحلية، وارتفاع معدلات النمو السكانية، ومعدلات نمو عرض قوة العمل، وعدم اكتمال بناء المؤسسات العامة، وتواضع أداء الموجود منها، وعدم اكتمال إصدار أو تعديل منظومة القوانين اللازمة لخلق بيئة قانونية مشجعة للاستثمار، وغياب رؤية سياسية واضحة لشكل ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، وما يترتب على ذلك من ضعف واضح في مجال رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية. نتيجة لهذه المعوقات والمشاكل، يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية كثيرة، من بينها ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في توليد الدخل والتوظيف واعتماده على مصادر خارجية في ذلك، وحساسيته الشديدة تجاه الصدمات الخارجية خاصة سياسة الإغلاق التي تفرضها اسرائيل، وضعف قدرته على امتصاص كامل القوة العاملة، ما نجم عنه فائض كبير من الأيدي العاملة. وقد عملت هذه التشوهات على ضعف الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني في السنوات السابقة.

وبما أن التصنيع يقوم على فكرة تحويل عناصر الإنتاج إلى سلع وخدمات تتمتع بمواصفات مقبولة للمستهلك وبكفاءة إنتاجية (تكلفة) معقولة، فإن من البديهي التطرق إلى كمية ونوعية عناصر الإنتاج المتوفرة للمنتج والظروف المحيطة في استخدامها. وفيما يلي عرض موجز لمقومات الصناعة في فلسطين.

2-5 المقومات التاريخية والطبيعية

تحتل فلسطين موقعا استراتيجيا بالنسبة للعالم، فهي حلقة اتصال بين قارتي آسيا وإفريقيا. وقد تعرضت فلسطين منذ ما يزيد على خمسين عاما إلى احتلال عسكري استيطاني اسرائيلي. وبعد ما عرف بالعملية السلمية والاتفاقات المختلفة منذ أوصلو، تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية العام 1994 عن مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة انحصرت في البداية بأجزاء من قطاع غزة ومدينة أريحا، ثم انتقلت مساحات محدودة من الضفة الغربية وقطاع غزة للسيطرة المباشرة للفلسطينيين (المناطق A و H2 من الخليل)، وأخضعت بعض الأراضي لسيطرة مشتركة (المنطقة B) وأخرى بقيت تحت السيطرة اسرائيلية الكاملة (المنطقة C).²

ويترتب على هذا التقسيم لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة انعكاسات مهمة منها محدودية قدرة السلطة الوطنية على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطبيق سياسات اقتصادية من حيث التراخيص الصناعية والإنشائية، وقدرة المواطنين على التنقل بين هذه المناطق، خاصة في حالات الإغلاق.

² وتقدر مساحة هذه المناطق حسب ما تم تطبيقه فعلا من اتفاقية واي ريفر بما يلي: منطقة A = 969.42 كم² (أي ما يشكل 17.71% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة)، ومنطقة B = 1201.5 كم² (أي ما يشكل 21.28% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة)، ومنطقة C = 3475.08 كم² (أي ما يشكل 61% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة)، ومنطقة H2/الخليل = 4,6 كم².

تشكل الأمطار المصدر الرئيسي للمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتصنف المناطق الفلسطينية من المناطق قليلة الامطار. وتتميز فلسطين بمقومات سياحية كثيرة ومتنوعة جعلتها قبلة للسياح من مختلف الأقطار والانتماءات. فهي تحتوي على أماكن دينية وتاريخية تعتبر من أهم المقدسات للأديان السماوية الثلاثة، إضافة إلى توفر خصائص مناخية تمنحها قيمة سياحية كبيرة في فصول معينة. وتشمل المقومات السياحية الفلسطينية إمكانات توسع هائلة في مجالات السياحة الدينية، والإقليمية، والحضارية، والطبية، وسياحة المؤتمرات، والسياحة الترفيهية، والسياحة الزراعية. وتفتقر فلسطين بشكل عام الى الخامات المعدنية. على الرغم من عدم وجود مسوحات جيولوجية حديثة تشير إلى كمية ونوعية وأماكن وجود المعادن، فإن هنالك معطيات تشير إلى توفر خامات معدنية منها أملاح البحر الميت، والجبص، والرمل والصلصال. وتعتبر الحجارة والرخام من أهم الموارد المتوفرة والمستغلة في فلسطين.

5-3 رأس المال

هنالك ضعف في قاعدة الموارد الرأسمالية المتاحة للاستثمار، إلا أن حدة هذه المشكلة لم تبرز بشكل واضح بسبب ندرة الفرص الاستثمارية المشجعة وارتفاع عنصر المخاطرة الناجم عن ضعف البيئة الاستثمارية. وعلى الرغم من زيادة الودائع في المصارف العاملة في فلسطين إلى أن وصلت 3 بليون \$ منتصف العام 2000، فإن التكوين الرأسمالي في المعدات الإنتاجية لا يكفي لتغطية اهتلاك الأصول الإنتاجية في معظم السنوات. وخلال الفترة الممتدة بين العامين 1986-1991 كانت نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي حوالي 27%، فيما كانت معظم استثمارات القطاع الخاص تتركز في الأبنية السكنية، وانخفاضه في المكائن والمعدات.

4-5 البنية التحتية المادية

بلغت نسبة الاستثمارات الحكومية في مجال البنية التحتية 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال الفترة 1970-1990، وهذه النسبة أقل بكثير من مثيلاتها في الدول النامية، فهي على سبيل المثال في الأردن 9% (نصر، 1997). وقد بلغت أطوال الطرق في المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة) حوالي 2200 كيلومتر، وهذه الطرق متهتكة وقديمة. وهناك معبر واحد يربط قطاع غزة مع مصر (معبر رفح)، وجسران (اللنبي ودامية) مع الأردن. أما بالنسبة لخدمات الكهرباء والطاقة فإن المزود لها هو شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، وهذه تعاني من مشكلة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، إضافة إلى عدم تزويد القرى والبلدات الفلسطينية كافة بها، وارتفاع تكلفتها. وقد انفق ما مجموعه 946 مليون دولار على تطوير خدمات البنية التحتية في المناطق الفلسطينية منذ العام 1994 حتى منتصف 1999 (UNSCO, Autumn 1999) (1999). وقد انفقت هذه المبالغ من خلال أجهزة السلطة الوطنية ذات العلاقة، خاصة "بكدار"، وبعض المنظمات غير الحكومية. إلا أن مستوى خدمات البنية التحتية ما زال متدنياً مقارنة بالدول المجاورة.

5-5 حجم السوق المحلية

يعتمد حجم السوق المحلية على ثلاثة عوامل مترابطة هي مساحة الأرض، وعدد السكان، والقوة الشرائية للسكان، وأهم هذه العوامل هو القوة الشرائية للمواطنين والتي تعتمد بدورها على دخل الفرد ومستوى الأسعار. تشير جميع الدلائل إلى أن حجم السوق الفلسطينية صغير جداً حسب كل المقاييس. فالمساحة الجغرافية صغيرة (إذ يبلغ مجموع الأراضي المصنفة A, B, C: 5647 كم²)، وعدد السكان قليل (3.2 مليون نسمة نهاية العام 2000)، ومتوسط دخل الفرد من الناتج القومي المتاح متدن (2149 دولار العام 1999).

5-6 الجهاز المصرفي والسوق المالية

بلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين حتى شهر شباط من العام 2001 (باستثناء العاصمة القدس) 23 بنكاً منها 9 بنوك محلية، و11 بنكا عربيا، و3 بنوك أجنبية. وبلغ عدد الفروع 115 فرعاً، و41.7% منها محلية، و54.8% عربية، و3.5% أجنبية. وبلغ حجم الائتمان المصرفي حتى نهاية العام 2000 نحو 1346.3 مليون دولار تشكل نسبته نحو 38.4% من إجمالي الودائع. وما زال الائتمان الجاري مدين يهيمن على هيكل الائتمان، حيث تشكل نسبته إلى إجمالي الائتمان نحو 57% على الرغم من حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى الائتمان متوسط وطويل الأجل. وبلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق 766 مليون دولار نهاية كانون الأول 2000، وبلغ معدل حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال النصف الثاني من العام 2000 حوالي 28% من القيمة السوقية من الشركات المدرجة.

5-7 المقومات البشرية

تشير البيانات الإحصائية المتوفرة للربع الرابع من العام 2000 إلى أن عدد السكان بلغ 3.2 مليون نسمة، منهم 63% في الضفة الغربية و 37% في قطاع غزة. وشكلت القوة البشرية 53.1%. وتشير هذه النسبة إلى أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، وإضافة ذلك، فإنه يتميز بارتفاع معدلات النمو مقارنة ببقية الدول، إذ بلغ معدل النمو السكاني 3.9% العام 1998 في الضفة الغربية و4.4% في قطاع غزة (ماس، المراقب الاقتصادي العدد 6، 2000). ويبلغ معدل المشاركة الخام (نسبة القوى العاملة من مجموع السكان)، 23% في الضفة الغربية، و16% في قطاع غزة. وتتنخفض حصة الاناث من القوى العاملة لتصل 16% في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى نهاية

الربع الرابع من العام 2000، وبلغ معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة حوالي 13.5% في الضفة الغربية و8.6% في قطاع غزة، مقارنة بـ 69% و55% للذكور. وتتميز القوى العاملة بارتفاع المستوى التعليمي، إذ تبين خلال الربع الثالث من العام 2002 أن 24% من أفراد القوى العاملة أنهوا أكثر من 12 سنة تعليمية، و30% أتموا ما بين 10-12 سنة تعليمية، و25% أتموا ما بين 7-9 سنوات تعليمية، و16.9% أتموا ما بين 1-6 سنوات تعليمية، والبقية (4.1%) أميون.

6- استراتيجية التصنيع والسياسات الصناعية المقترحة في المدى القصير

انطلاقاً من الواقع السياسي الحالي المتمثل في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للقسم الأكبر من الأراضي الفلسطينية وسيطرته على الحدود والمعابر والموارد الاقتصادية الفلسطينية، وتقييد حرية السلطة الوطنية في رسم وتطبيق سياسات اقتصادية فلسطينية، فإنه يمكن اقتراح مجموعة من السياسات اللازمة لتطوير القطاع الصناعي الفلسطيني، وتحديد متطلبات نجاح هذه السياسات. إن هذا السيناريو، عملياً، يعتبر استمراراً للوضع الحالي، ما يعني استمرارية معاناة الاقتصاد الفلسطيني، والحد من فرص انطلاقته وانخراطه في الاقتصاد العالمي.

6-1 استراتيجية التصنيع

في ظل استمرار الوضع الحالي المتميز بسيطرة إسرائيلية شبه كاملة على الموارد الاقتصادية الفلسطينية والمعابر، وضعف المقومات الصناعية، وتواضع أداء مؤسسات القطاع العام، وتعدد المعوقات الهيكلية التي تميز الصناعة الفلسطينية، فإن الخيار الأنسب لاستراتيجية التصنيع هو التركيز على إنتاج سلع وخدمات موجهة للسوق المحلية بالدرجة الأولى، أي تحل محل السلع المستوردة. ويعزز هذا التوجه ضعف القدرات التصديرية (من حيث الخبرة، والقدرة على تلبية المواصفات والمقاييس الدولية، وغياب العلاقات التجارية مع شركات عالمية، وتواضع خدمات البنية التحتية التصديرية، وضعف أداء المؤسسات المساندة للمصدرين). إلا أن ذلك لا يعني إهمال بعض الصناعات التصديرية ذات المزايا النسبية والمطلقة المتوفرة حالياً مثل الصناعات القائمة على استغلال الصخور الطبيعية. لكن لا بد من العمل على زيادة القيمة المضافة

لهذه الصناعة وتوسيع حصتها في الأسواق العربية (حجر البناء) والأسواق العالمية (الرخام).

6-2 السياسات الصناعية

تتلخص أهداف السياسات الصناعية المقترحة بمعالجة المعوقات الهيكلية التي يواجهها القطاع الصناعي، وتطوير قدراته الإدارية والإنتاجية بما يمكنه من المنافسة في السوق المحلية، وزيادة القيمة المضافة للسلع القابلة للتصدير. وفيما يلي عرض للسياسات الصناعية المقترحة في المدى القصير:³

6-2-1 سياسات التمويل

- ✧ العمل على تنفيذ القوانين والإجراءات المتعلقة بالعمل المصرفي، وتطوير سلطة النقد، وتقوية دورها كهيئة رسمية تراقب عمل المصارف بهدف تطوير خدماتها المصرفية المقدمة للقطاع الخاص، إضافة الى تشجيع البنوك الصغيرة على الاندماج.
- ✧ إنشاء بنك إقراض صناعي متخصص يكون هدفه تنمية القطاع الصناعي في فلسطين وبمساهمة من أطراف عدة مثل المؤسسات المالية العاملة في فلسطين، والقطاع الخاص، وهيئات دولية. والعمل على إفادة القطاع الخاص من القروض المقدمة. وحفز وتشجيع شركات التأمين على الدخول في مجال تأمين القروض.
- ✧ إقامة برنامج إقراض متخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن أن يكون هذا البرنامج ضمن بنك التنمية الصناعي ومن خلال مؤسسات الإقراض الأخرى من بنوك وغيرها. إلا أن أهم ما يجب أن يميز هذا البرنامج هو تشجيع

³ يعتمد بعض هذه التوصيات على توصيات مركز التجارة الفلسطيني/بالتريدم ضمن الحوار الوطني الاقتصادي الذي توج في مؤتمر الحوار بتاريخ 2000/5/30، وركز الحوار على اقتراح مجموعة من السياسات اللازمة في المديين القصير والطويل للقطاعات الاقتصادية كافة بما فيها تلك المتعلقة بالصناعة.

أصحاب العمل والرواد الشباب على الاستثمار، وتوفير التمويل بشروط ميسرة، خاصة للمشاريع الصناعية القائمة.

ويتطلب النجاح في هذه السياسة وضع قانون سلطة النقد موضع التطبيق الفعلي بما يضمن استقلاليتها وتطوير دورها في خلق بيئة مصرفية سليمة وتنافسية، والعمل على إصدار قانون عصري للمصارف، وسن قانون للرهونات المنقولة كضمانات للقروض البنكية، وإيجاد آليات التسجيل المناسبة لها، إضافة إلى إنشاء محاكم تجارية فعالة للبت في المنازعات التجارية، ودعم إقامة مراكز تحكيم لحل المنازعات التجارية من مؤسسات القطاع الخاص لوضع قانون التحكيم موضع التطبيق الفعلي، وإنشاء سلطة أراضٍ فلسطينية، والإسراع في عمليات مسح الأراضي غير الممسوحة وتسهيل تسجيل الأراضي وخفض رسوم الطابو لتسهيل تقديم العقارات كضمانات للبنوك.

6-2-2 السياسات المالية (الضرائب والرسوم الجمركية)

1. لابد من تخفيض ضريبة القيمة المضافة على المنتجات المحلية لتشجيع الطلب عليها في الأسواق المحلية، ما يعزز من قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية، وبالتالي تشجيع سياسة إحلال الواردات.
2. يجب الانتهاء من إعداد قانون ضريبة الدخل وإقراره وتطبيقه بشفافية مع التركيز على الإعفاءات الضريبية التي تعطى للاستثمارات الجديدة أو التطويرية من خلال قانون تشجيع الاستثمار.
3. يجب الإسراع في تأسيس هيئة تشجيع الاستثمار التي تشكلت بناء على هذا القانون، وأن تشمل في برامجها التشجيعية المشاريع الاستثمارية كافة، ودراسة إمكانية إعطاء أفضلية لبعض الفروع أو المشاريع التي لديها قدرة تنافسية عالية، حيث قطعت هذه المؤسسة، لغاية الآن، خطوات جادة في مجال تشجيع الاستثمار المحلي.

4. فرض رسوم جمركية على بعض السلع المستوردة بهدف توفير حماية فعلية مؤقتة لبعض الصناعات الفلسطينية الواعدة. وعلى الرغم من صعوبة توفير مثل هذه الحماية في ظل سيطرة اسرائيل على المعابر من جهة، والتوجه العالمي والإقليمي للانفتاح التجاري من جهة أخرى، فإنه لا مفر من إعطاء الصناعات الواعدة الفرصة لهيكله نشاطاتها بما يمكنها من التأقلم مع المتغيرات العالمية والإقليمية وتطوير قدرتها التنافسية.
5. تنفيذ سياسات الأفضلية للمنتجات الفلسطينية فيما يتعلق ببعطاءات مؤسسات السلطة، وذلك من منطلق مساندة الصناعات المحلية.

3-2-6 السياسات التجارية

إن الاقتصاد الفلسطيني، كجزء من الاقتصاد العالمي، عليه استحقاقات ستؤثر على طبيعة علاقاته مع الاقتصادات الأخرى، بمعنى آخر، إن بعض السياسات التجارية ستكون تحصيل حاصل ولا يمكن التحكم بها، خاصة نظراً لتبعية الاقتصاد الفلسطيني الشديدة للاقتصاد الإسرائيلي الذي أصبح مرتبطاً باتفاقيات تجارية دولية مثل WTO وغيرها. لذلك، فإن الاقتصاد الفلسطيني أصبح بطريقة غير مباشرة جزءاً من هذه الاستحقاقات الدولية الجديدة. وما يهمننا في موضوع السياسة التجارية هو قضية حماية المنتجات الفلسطينية. إن العديد من الدول بما فيها الأكثر رأسمالية وتطوراً تمارس سياسة حماية منتجاتها، ولكن تحت مسميات مختلفة، مثل وضع تعرفه جمركية عالية على بعض المنتجات المستوردة والمواصفات والمقاييس التي يصعب على منتجات الدول المنافسة من مطابقتها، وبالتالي عدم دخولها لأسواق هذه الدول، إضافة إلى برامج دعم وتشجيع وترويج المنتجات الوطنية. إن اتباع هذه السياسات لا يشكل خرقاً لاتفاقيات التجارة الدولية أو لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، لذلك، يمكن تطبيقها أو بعضها على المستوى الفلسطيني بما يحقق أهداف تنمية القطاع الصناعي.

ويتطلب النجاح في تطبيق هذه السياسات التجارية وضع خطة وطنية للتسويق تشمل تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي من جهة، ولكل مؤسسة أو وزارة داخل كل قطاع من جهة أخرى، إضافة إلى إرسال البعثات التجارية للدول والأسواق التجارية، لترويج الاستثمارات، ولدراسة الأسواق الخارجية المستهدفة، وإقامة مراكز ومكاتب تجارية خارجية وتفعيل القائم منها، لترويج الصادرات الفلسطينية، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى فلسطين، مع إيلاء عناية خاصة لتشجيع الاستثمارات المشتركة للشركات العالمية.

6-2-4 سياسات البحث والتطوير

لا بد ان تركز سياسات البحث والتطوير الفلسطينية على مساعدة المنتجين في نقل واستيعاب التكنولوجيا الملائمة لرفع القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية، وفي هذا المجال يمكن أن تشجع السلطة الوطنية على:

- ✧ إنشاء مراكز البحث والتطوير العلمية وتطوير القائم منها، وتوظيف الكفاءات الفلسطينية التي تمتلك الخبرات العلمية والعملية، والاستفادة من عملها في الخارج في هذا المجال.
- ✧ توفير الإطار القانوني والمؤسسي لإقامة هذه المؤسسات وإعطائها الاهتمام الكافي ووضع القوانين التي تشجع عملها، مثل قانون الملكية الفكرية، وبراءات الإختراع وغيرها.
- ✧ المساهمة في تنظيم التعليم العالي الأكاديمي والتقني بما يخدم الاقتصاد الوطني، ويشكل رافدا أساسيا للموارد البشرية المؤهلة لخدمة الاقتصاد الوطني.
- ✧ حث المنشآت الصناعية الكبيرة على إنشاء دوائر للبحث والتطوير لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.

- ✧ تدريب الكفاءات البشرية في شركات ومؤسسات وجامعات عالمية من أجل اكتساب الخبرات ونقل التكنولوجيا.
- ✧ إدخال وتسخير أنظمة المعلومات الالكترونية للاستفادة من الخبرات العالمية، وإقامة قنوات اتصال سريعة قليلة التكلفة.

6-2-5 المواصفات والمقاييس

إن مبادئ تحرير التجارة واجهت الصناعة الفلسطينية بضرورة تطوير مستويات جودة منتجاتها، وفي الوقت نفسه مطابقة العدد المتزايد من المواصفات العالمية التي تتطلبها الأسواق العالمية، سواء تلك المتعلقة بالمنتجات أم بأنظمة الإدارة والإنتاج. لذلك، فإن السلطة الوطنية تواجه تحديا كبيرا يتمثل في رفع قدرتها على الضبط والمراقبة لدعم ترويج وتطبيق المواصفات. لكن مازال هناك الكثير من السياسات الواجب تنفيذها في هذا المجال وأهمها:

1. دعم وتشجيع الصناعيين الفلسطينيين للوفاء بمتطلبات الأسواق العالمية من حيث المقاييس والمواصفات المطلوبة، وتحقيق أوسع اعتراف بشهادات الجودة الفلسطينية، وتوسيع الاعتراف المتبادل مع معاهد المواصفات في الدول الأخرى.
2. تشجيع القطاع الخاص على إنشاء هيئة مختبرات معايير في فلسطين، وبناء مختبرات معايير خاصة بمعهد المواصفات الفلسطيني PSI في حالة إجماع القطاع الخاص عن إقامة مثل هذه المختبرات. وتشجيع هذه المختبرات للحصول على اعتراف هيئة اعتماد مختبرات عالمية.
3. التزام مؤسسات السلطة الوطنية بالاعتراف بالمواصفات الفلسطينية في عطاءاتها ومشترياتها كافة وتطبيق أنظمة الجودة.

ويتطلب النجاح في هذه السياسات تطوير قدرات معهد المواصفات الفلسطيني في مجال تأهيل عدد أكبر من الكوادر الإدارية والفنية العاملة في معهد المواصفات

اللسطيني لكي يعتمدوا دوليا كمدققين ومؤهلين لإصدار الشهادات، والمشاركة في عضوية مؤسسة المواصفات الدولية، وأية مؤسسات دولية وإقليمية أخرى ذات العلاقة، وذلك بهدف بناء شبكة علاقات ومعلومات قوية مع مؤسسات المواصفات العالمية والاستفادة من تجاربها وخبراتها، واعتراف دوائر ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بالمواصفات والمقاييس الفلسطينية باعتبارها السلطة الوحيدة لتدقيق وفحص وتقويم المنتجات وأنظمة المطابقة، وإصدار شهادات أنظمة الإدارة والمنتجات، والانتقال من مرحلة إعداد المواصفات إلى ممارسة رقابة مشددة لتطبيقها على المنتجات غير المطابقة للمواصفات، وبوجه خاص المنتجات المستوردة.

3-6 متطلبات النجاح

إضافة إلى ما ذكر سابقا من متطلبات نجاح كل سياسة صناعية على انفراد، فإن تحقيق أهداف استراتيجية التصنيع والسياسات الصناعية يعتمد على توفر متطلبات عدة منها:

✧ وضوح أكثر في الرؤية الاقتصادية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية المعتمدة نظريا وعمليا، بحيث يتم العمل على وضع خطة تنمية اقتصادية يشترك في رسمها الجهات ذات العلاقة كافة. فسياسة السوق المفتوحة أو الاقتصاد الحر التي تبنتها السلطة الوطنية تحتاج لتطبيق أوسع بعيدا عن الاحتكارات والشركات والمشاريع الحكومية أو شبه الحكومية المنافسة للقطاع الخاص. كما يوجد تناقض في رؤية بعض الوزارات فيما يتعلق بالسياسات الصناعية من حيث الحماية وفتح الأسواق للاستيراد.

- ✧ مراجعة تقييميه للاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة مع العديد من الدول. فمثلا اتفاق باريس الاقتصادي بين السلطة وإسرائيل بحاجة لتقييم وتعديل وتحديد سياسة تجارية واضحة مع إسرائيل، اتحاد جمركي أم تبادل حر، وتطوير الاتفاق التجاري مع كل من مصر والأردن ليحقق انسياباً أفضل للمنتجات الفلسطينية إلى هذه الأسواق ومن خلالها.
- ✧ استكمال بناء المؤسسات والهيئات اللازمة لتفعيل القطاعات الاقتصادية مثل المجلس الاقتصادي الأعلى، وبنوك وصناديق تنمية متخصصة، إضافة إلى المساهمة في تطوير عمل القائم منها، وبمشاركة فعالة من القطاع الخاص الفلسطيني.
- ✧ إعادة هيكلة مؤسسات السلطة الوطنية، خاصة الوزارات، نظراً لازدياد حالات التناقص في المسؤوليات والصلاحيات، إضافة إلى تقييم دور كل من هذه المؤسسات بهدف تطوير وتفعيل أدائها.
- ✧ الانتهاء من إعداد مجموعة من القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بالعمل الاقتصادي والتنموي والتي ما زال بعضها قيد التحضير مثل قانون الصناعة، وقانون ضريبة الدخل، والبعض الآخر لم يتم العمل عليه مثل قانون الملكية الفكرية... الخ، إضافة إلى تفعيل بعض القوانين الأخرى التي تم إقرارها وإصدارها ولكنها ما زالت تواجه مشاكل في التنفيذ.
- ✧ إعداد خطة جيدة لتصميم وتنفيذ وإدارة المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية. هذا الأمر يتطلب إقامة مؤسسات عامة، تعمل بالتنسيق مع القطاعين الخاص والأهلي لتحديد احتياجاتهم في هذا المجال، لتنفيذ وإدارة مشاريع البنية التحتية. كما يتطلب ذلك، أيضاً، تحديداً واضحاً لمسؤوليات كل من هذه المؤسسات، بحيث لا تتناقض أعمالها وأهدافها. إن الأمر الأكثر أهمية في مجال إدارة مشاريع البنية التحتية هو تخصيصها منذ البداية، وتمكين القطاع الخاص، من تملك وإدارة هذه المشاريع مع ضرورة وضع آلية رقابة تضمن عدم إساءة استخدام الامتيازات المقدمة للقطاع الخاص.

- ❖ إنشاء مجلس تنسيقي للمؤسسات المساندة لعمل القطاع الخاص يضم في عضويته مؤسسات القطاع الخاص كافة، وتحديدًا، اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ومركز التجارة الفلسطيني/بال توريد، وجمعيات رجال الأعمال، وجمعية البنوك، ومجلس السياحة الأعلى. يهدف المجلس التنسيقي إلى التنسيق ما بين مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني من أجل إبراز وتطوير وتنشيط دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وتوحيد مواقف مؤسسات القطاع الخاص تجاه القضايا التي ترتبط وتؤثر على نشاط القطاع الخاص الفلسطيني.
- ❖ توفير إدارة مالية عامة جيدة من أجل تشجيع القطاع الخاص المحلي، وجذب الاستثمارات الخارجية.

7- استراتيجية وسياسات التصنيع في المدى الطويل

7-1 تمهيد

يعكس الاستعراض المختصر لواقع القطاع الصناعي والمشاكل الهيكلية التي يواجهها من جهة، والمقومات الحالية المتواضعة جدا، والمتوفرة للتصنيع في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى، صعوبة في توسيع وتطوير القطاع الصناعي ليصبح أحد القطاعات الرائدة والمحركة للاقتصاد الفلسطيني. وقد يكون هذا الاستنتاج صحيحا إذا ما نظرنا إلى الأمور من ناحية ساكنة (static). إلا أن الفكر الاقتصادي الحديث الذي يحاول تفسير تقدم بعض الدول اقتصاديا وتخلف بعضها يؤكد أن الثروة تخلق وليس بالضرورة تورث، بمعنى أن الدول الفقيرة قد تتحول إلى دول غنية والعكس صحيح (Porter, 1990). فثروة الأمة هي محصلة قرارات جماعية سواء على مستوى الأفراد أم الحكومة، ولم يعد ما يمتلكه المجتمع من موارد طبيعية أو موقع جغرافي أو قوة عسكرية عنصرا جوهريا في تحديد ثروته ورفاهية أفرادها. وتحددنا قرارات الأفراد، وسلوكهم الاقتصادي، وما تفعله حكوماتهم، وكفاءة المؤسسات التي يطورونها، وكيفية استثمار مدخراتهم ومستوى رفايتهم الاقتصادية. وتقاس الرفاهية الاقتصادية للمجتمع بقدرته على زيادة إنتاجية عناصره الاقتصادية، واستمراريته في ذلك.

ويهدف هذا الاستعراض إلى لفت أنظار صانعي السياسات العامة الفلسطينية إلى المجالات التي يمكن التركيز عليها عند رسم وتحديد الإجراءات الهادفة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال تحسين الإنتاجية.

وحسب منهجية بورتر في تفسير الفوارق بين الشعوب وقدرتها على التقدم اقتصاديا، فإن هنالك مجموعة من العوامل بعضها أساسي والآخر ثانوي، تحدد ما يطلق

عليه بورتر الميزة التنافسية للشعوب. ويلخص بورتر هذه العوامل بما يسمى بنموذج المعين الوطني (National Diamond Model).

وهذه العوامل (الأساسية) هي: ظروف أسواق السلع والخدمات، وظروف عناصر الإنتاج، والمؤسسات الداعمة والمكملة، واستراتيجية المؤسسات وهيكل الصناعة وحدة المنافسة بينها. أما العناصر الثانوية فتشمل السياسة الحكومية المؤثرة على العوامل الأربعة الأساسية، وعامل الصدفة أو الحظ. وتنتج عن تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض مؤشرات ايجابية (سلبية) تحقق تقدماً (تراجعا) اقتصاديا للمجتمع.

والسؤال المطروح هنا: هل يتطلب التقدم الاقتصادي توافر جميع هذه العوامل وبشكل ايجابي ومشجع؟ أي هل تعجز الدول التي لا تمتلك موارد أولية محلية أو عمالة مدربة أو اسواقاً محلية كبيرة عن أن تتقدم اقتصادياً؟

الجواب المباشر على ذلك هو بالنفي، وهناك العديد من التجارب التاريخية التي تثبت ذلك (دول شرق اسيا والدول الاسكندنافية).

إن النجاح الاقتصادي لا يتطلب بالضرورة بناء صناعات كثيرة منافسة، بل قد يكفي التركيز على بعض القطاعات الاقتصادية، وتحقيق ميزة تنافسية عالمية (اليابان تركز على صناعة السيارات والأجهزة المنزلية الرقمية، وأمريكا تركز على صناعة الطائرات والأجهزة الدقيقة، وإيطاليا تركز على الأزياء والأحذية وآلات التعبئة، وألمانيا تركز على صناعة البتروكيماويات والسيارات). وبناءً على ما يتوفر من العوامل الأساسية المحددة للقدرة التنافسية للشعوب، وبالتالي الصناعة، يمكن تصنيف أسس المنافسة إلى أربع مجموعات:

- ✧ منافسة قائمة على توفر الموارد الطبيعية مثل البترول والغابات والصخور، والعمالة الرخيصة (Resource based competitiveness)، والنجاح في هذه الصناعات يتطلب إنتاج سلع رخيصة، أو غير متوفرة للآخرين.
- ✧ منافسة قائمة على العمالة الماهرة ذات الانتاجية العالية (Skill based competitiveness) والمنافسة هنا تعتمد على التكلفة والجودة، ومثال على ذلك كوريا وتايوان.
- ✧ منافسة قائمة على أسس الإبداع والتطوير، سواء في مجال السلع أو تقنيات الإنتاج والإدارة والتمويل (Innovation based competitiveness)، ومثال على ذلك اليابان والدول الغربية وأمريكا.
- ✧ وأصعب أشكال المنافسة هي تلك القائمة على المعلوماتية (Information based competitiveness)، والتي تعتمد على تقنيات المعلومات الحديثة، ومثال على ذلك الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ويهدف هذا الاستعراض إلى تبرير أن صعوبة الأوضاع الحالية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تمنع من محاولة وضع السياسات والخطط التي تعمل على تطوير القطاع الصناعي من جهة، وأن هنالك بعض الصناعات التي يمكن تطويرها، بحيث تصبح منافسة محليا وعالميا على أسس الموارد الطبيعية المتاحة أو المهارات البشرية.

7-2 استراتيجيات التصنيع في المدى الطويل

سيتم تحليل استراتيجيات وسياسات التصنيع في المدى الطويل على أساس توفر حد معين من الاستقلالية للقرار الفلسطيني، وسيطرة معينة على الموارد الاقتصادية والمعابر، وقدرة على رسم وتنفيذ وتعديل السياسات الاقتصادية بما فيها السياسات التجارية.

بعد أن تكون استراتيجية التصنيع في المدى القصير قد حققت أهدافها خاصة معالجة المعوقات الهيكلية التي يواجهها القطاع الصناعي، وتطوير قدراته الإدارية والإنتاجية يمكن التحويل من الاستراتيجية التي طبقت في المدى القصير إلى استراتيجية تشجيع الصادرات والقائمة على إنتاج سلع استهلاكية غير معمرة، و سلع تستخدم الموارد الطبيعية المميزة، و سلع من قطاع تكنولوجيا المعلومات. ويبرر هذا التحول إلى صغر حجم السوق الفلسطينية، ما لا يسمح بالاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير من جهة، ومحدودية قدرة الجهات الحكومية الفلسطينية على حماية الصناعة الفلسطينية من منافسة السلع المستوردة نظرا للتوجهات العالمية الحديثة، والتي تعكسها اتفاقية الجات، والهادفة إلى تحرير التجارة العالمية من جهة أخرى. لذا، فإن الخيار الأنسب في المدى الطويل هو الاعتماد على التصدير كأساس لاستراتيجية التصنيع على أن يكون هدف هذه الاستراتيجية هو زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج بما يضمن تحقيق كفاءة إنتاجية (تقليل التكلفة)، وتحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة. ويتيح ذلك للمنتج القدرة على المنافسة إما على أساس الأسعار (الزيادة في التكاليف)، أو النوعية (التمييز السلمي).

والسؤال الذي يطرح هنا: ما هي السلع والخدمات التي يمكن تطوير قدرتها التنافسية في فلسطين، أي ما هي القطاعات الرائدة؟

7-2-1 القطاعات الرائدة

سيتم تحديد القطاعات الرائدة على أساس قدرتها على خلق وتطوير قدرة تنافسية ديناميكية، وقد يكون ذلك على أساس توفر الموارد الاقتصادية الطبيعية أو العمالة غير الماهرة، أو العمالة الماهرة، أو الإبداع، أو المعلوماتية.

1. القطاعات الرائدة على أساس المقومات والموارد الطبيعية، ويشمل ذلك:

الصناعة الاستخراجية القائمة على استغلال الصخور لإنتاج حجر البناء والرخام. وقد أشارت دراسة سابقة أصدرها معهد ماس إلى أن هنالك إمكانيات واسعة لتطوير هذه الصناعة خاصة صناعة الرخام (ماس: مكحول وأبو الرب، 1999). فالمادة الخام المتوفرة تتميز بألوان مرغوبة عالمياً، إضافة إلى البعد الديني الذي يربط هذه السلعة بالأرض المقدسة، كما أن الطلب العالمي على الرخام يتزايد بشكل مضطرد. كما أن هنالك إمكانية كبيرة لتسويق حجر البناء في الدول العربية خاصة دول الخليج، إضافة إلى الصخور، يمكن تطوير صناعة قائمة على استغلال أملاح البحر الميت، والتي لم تستغل حتى الآن بسبب ظروف الاحتلال.

الصناعات السياحية القائمة على استغلال المقومات الدينية والتاريخية المتوفرة في المناطق الفلسطينية: وتشمل هذه الصناعات تقديم خدمات للسياح، بما في ذلك المطاعم والفنادق، ومراكز الترفيه السياحية، وخدمات السفر (نقل وطيران) والصناعات التقليدية مثل التحف والخزف ونحت الخشب والزجاج والتطريز والمنتجات الجلدية، وغيرها من الصناعات التقليدية.

الصناعة القائمة على المنتجات الزراعية: ويشمل ذلك زراعة الأصناف المبكرة، مثل العنب والبطيخ، وزراعة الزهور والأعشاب الطبية، ويكمن مصدر القوة التنافسية هنا في الاستفادة من الظروف المناخية في منطقة الأغوار التي تسمح بإنتاج أصناف مبكرة وذات جودة عالية. ويمكن تصدير هذه المنتجات للأسواق العربية والعالمية.

2. القطاعات الرائدة على أساس الأيدي العاملة الماهرة (ذات الإنتاجية العالية): وينطبق ذلك على الصناعات القائمة على مبدأ المناولة الصناعية، بما في ذلك الصناعات التجميعية ذات الجودة العالية، مثل صناعة الملابس، والأحذية المميزة لصالح شركات عالمية، بحيث تنتجها شركات فلسطينية، وتسوقها شركات عالمية في أسواق الدول الصناعية والمتقدمة.

3. الصناعات القائمة على المعلوماتية (Information Technology): إن أهم ما يميز هذه الصناعات ضخامة وتزايد الطلب، خاصة العالمي على منتجاتها من جهة، وعدم حاجتها إلى استثمارات مالية ضخمة من جهة أخرى، فهي لا تحتاج إلى معدات وآلات ثقيلة أو مكلفة وتقتصر الآلات المطلوبة على بعض أجهزة الكمبيوتر الحديثة والشبكات والأجهزة المكلمة، ولا تحتاج إلى مساحات شاسعة من الأراضي أو أبنية كبيرة مقارنة بالأنشطة الإنتاجية الأخرى. وأهم عناصر النجاح في هذه الصناعة هو وجود أيدٍ عاملة مدربة ومبدعة، وشبكة اتصالات متطورة وذات تكلفة معقولة، وبيئة قانونية تحمي حقوق الملكية الفكرية، وعلاقات تجارية مع شركات عالمية. وهناك آمال كبيرة معقودة على تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات (I.T) في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا السياق بادرت السلطة الوطنية الفلسطينية، وبدعم من مؤسسات دولية، إلى تأسيس منطقة خضوري الصناعية المتخصصة بهذه الصناعة، وقد تم الانتهاء من إعداد الدراسات الاقتصادية والمخططات الفنية لهذا المشروع، إلا أن تنفيذه قد توقف منذ بدء انتفاضة الأقصى. كما بادرت مجموعة من الشركات العاملة في تكنولوجيا المعلومات بتأسيس اتحاد خاص بهم يشمل 55 عضواً. كما تم افتتاح المعهد الوطني لتكنولوجيا المعلومات، وهو مؤسسة عامة تهتم بالتدريب ونقل التكنولوجيا المعلوماتية. كما أن هنالك مبادرات عدة من جهات ومؤسسات مانحة لدعم مبادرات تجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات (البرنامج الذي تنفذه DAI بالتعاون مع صندوق التنمية الفلسطينية) ومبادرة الـ AMIDEAST بتقديم منح لبعض المتدربين في مجالات I.T، إضافة إلى مبادرة مؤسسة أنيرا بتمويل مراكز I.T في بعض الجامعات الفلسطينية.

7-3 السياسات الصناعية في المدى الطويل

إضافة إلى دور الحكومة الاعتيادي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وخلق بيئة استثمارية مواتية تسهل عمل القطاع الخاص، وتشجع على الاستثمار الانتاجي، التي يمكن أن تتحقق من خلال السياسات الاقتصادية الكلية سواءً المالية أو/والنقدية، فإنه يتطلب وجود رؤية اقتصادية واضحة تحدد معالم الاقتصاد المستقبلية، أي ماذا سيكون شكل الاقتصاد الفلسطيني؟ هل اقتصاد صناعي، أم زراعي، أم خدمي... الخ؟ وما هو دور الدولة في الاقتصاد؟ هنالك وضوح من الموقف الرسمي من دور الدولة في الاقتصاد الفلسطيني، ويقوم على فلسفة اقتصاد السوق، بمعنى أن القطاع الخاص هو محرك التنمية الاقتصادية، ودور الحكومة هو تسهيل وتحفيز القطاع الخاص وليس منافسته، كما أن هنالك موقفاً معلناً حول أهمية القطاع الصناعي كقطاع رائد لإحداث نقلة نوعية وتنمية مستدامة في الاقتصاد الفلسطيني.

وفيما يلي بعض المقترحات للسياسات الصناعية العامة التي قد تسهم في تنمية وتطوير القطاع الصناعي، وتطوير ميزة تنافسية له في المدى الطويل، وسيتم عرض هذه السياسات ضمن الإطار العام لنموذج بورتر والذي يقسم السياسة الحكومية الصناعية إلى أربع مجموعات هي:

7-3-1 السياسات الصناعية المؤثرة على عناصر الانتاج

التعليم والتدريب: إضافة إلى التعليم الأساسي، لا بد من أن تعمل الحكومة على تطوير أنظمة التعليم والتدريب بما يعمل على خلق مهارات متخصصة (Specialized Skills)، وذلك من خلال تحسين مواصفات وأنظمة التعليم بشقيه الأكاديمي والمهني، وتحديث مستوى المساقات والمواد التعليمية وربطها باحتياجات الصناعة. كما يمكن للحكومة أن تقدم حوافز ضريبية للمنشآت التي تقوم بتدريب عمالها، أو توفير بعثات في مجالات محددة تخدم الاستراتيجيات الصناعية المعتمدة في الدولة.

العلوم والتكنولوجيا: يتطلب خلق وتحديث الميزة التنافسية استمرارية تحسين المستوى التكنولوجي لرفع نوعية السلع والخدمات المنتجة، أو تقليل تكلفة إنتاجها. ونظراً لضخامة الاستثمارات المطلوبة للبحث والتطوير، وارتفاع عنصر المخاطرة من جهة، ولوجود آثار خارجية إيجابية من جهة أخرى (بمعنى أن التطوير التكنولوجي سيفيد الاقتصاد القومي بشكل عام) فإن رغبة القطاع الخاص في الانفاق على البحث والتطوير قد تكون أقل من المستوى اللازم. ومن هنا فإن للحكومة دوراً مركزياً في دعم أنشطة البحث والتطوير الإبداعي وذات البعد الاقتصادي. ويمكن للحكومة المساعدة في هذا المجال في رسم سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا تركز على خلق توافق بين أنشطة البحث والتطوير واحتياجات القطاعات الاقتصادية الرائدة، ومساعدة الشركات على نقل واستيعاب تكنولوجيا أجنبية في مجالات تحددها الدولة، مثل دعم مراكز البحث العلمي العامة والخاصة، وتوثيق الروابط بين المراكز البحثية والمنشآت الصناعية، إضافة إلى دعم أنشطة البحث والتطوير داخل المنشآت.

البنية التحتية: تتأثر الميزة التنافسية وآفاق تحسينها بمدى توفر خدمات البنية التحتية، خاصة خدمات المياه والكهرباء والاتصالات وشبكات الطرق والنقل. وتزداد أهمية خدمات البنية التحتية في الصناعات القائمة على استراتيجية منافسة تتأثر بعنصر الزمن (أي إيصال البضاعة إلى الأسواق خلال مدة محددة)، والصناعات التصديرية. وفي هذا المجال لجأت السلطة الوطنية إلى خصخصة بعض خدمات البنية التحتية، وهذا يتطلب إيجاد آلية رقابة لمنع الشركات الحاصلة على امتياز تزويد خدمات البنية التحتية من السلوك الاحتكاري.

رأس المال: يتطلب الاستثمار الصناعي والتحديث التقني المتواصل توفر رؤوس الأموال وبتكلفة منخفضة، وهذا بدوره يعتمد على الظروف التي تحكم

العرض والطلب. ويتأثر عرض رأس المال (supply capital) بمستويات الادخار الشخصية وفائض/ عجز الموازنة الحكومية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، أما الطلب على رؤوس الأموال فيعتمد على البيئة الاستثمارية بشكل عام، وعنصر المخاطرة بشكل خاص. وتستطيع السلطة الوطنية التأثير على أسواق رأس المال من خلال تأثيرها على الظروف المذكورة أعلاه، فيجب على السلطة أن تشجع الادخار الفردي، وتتجنب العجز في الموازنة، خاصة الناجم عن الإنفاق الجاري، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتحسين البيئة الاستثمارية. أما تخفيض أسعار الفائدة وأسعار عناصر الإنتاج بشكل عام، فقد أثبتت التجارب عدم فاعلية هذه السياسة. (Porter. 1990)

7-3-2 السياسات الصناعية المؤثرة على سوق السلع والخدمات

العطاءات الحكومية: قد تشكل العطاءات الحكومية منفذا رئيسيا لتسويق بعض المنتجات خاصة العسكرية منها، ولخلق ميزة تنافسية فإن العطاءات الحكومية يجب أن تفتح باب المنافسة المحلية والأجنبية عند طرح العطاءات، مع ضرورة رفع مستوى المواصفات المطلوبة لحث الشركات على تحسين إنتاجها.

المواصفات والمقاييس: لا بد من رفع مستوى المواصفات والمقاييس المطلوب توفرها في السلع والخدمات أو طرق الإنتاج، وذلك لإجبار الشركات على تحسين أدائها، وتزداد أهمية المواصفات والمقاييس في السلع التصديرية، إذ أصبح العديد من الدول يشترط توفر حد أدنى من المواصفات والمقاييس في السلع المستوردة. بل إن بعض الدول تشترط التسجيل المسبق لبعض المنتجات

المستوردة مثل الأدوية قبل السماح باستيرادها (أي قيام السلطات الصحية في الدولة المستوردة بفحص الأدوية واعتمادها مخبرياً). ويأتي في هذا المجال إجبار المنتجين على طباعة معلومات حول مكونات السلعة وكيفية استخدامها على السلعة، ما يساعد المستهلك على المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها.

العلاقات السياسية والتجارية مع الدول الأخرى: يتطلب العديد من الصناعات وجود أسواق خارجية لتصريف منتجاتها بسبب صغر حجم السوق المحلية من جهة، أو لارتفاع العوائد الاستثمارية في حالة التصدير، ويمكن للدولة أن تساهم في خلق منافذ تصديرية من خلال إقامة علاقات تجارية مع بعض الدول والحصول أو توقيع اتفاقيات تجارية تفصيلية. وعلى الرغم من أن التوجه العالمي حسب اتفاقيات الجات يلغي التمييز بين الدول في المعاملات التجارية فإن العديد من الدول تلجأ إلى الاتفاقيات الثنائية.

3-3-7 السياسات الصناعية المؤثرة على عمل المؤسسات المساندة والمكملة

بما أن نجاح صناعة معينة يتطلب وجود مؤسسات مساندة ومكملة فاعلة ومنافسة، فإن سياسة الحكومة قد تسهم في خلق مثل هذه المؤسسات من خلال تشجيع تأسيس اتحادات صناعية متخصصة ومؤثرة، وتزويدها بالغطاء القانوني اللازم لتفعيل دورها، وتوفير مصادر المعلومات لهذه الاتحادات حول الفرص التسويقية وتقنيات الإنتاج. كما يمكن للحكومة أن تدعم تأسيس بنك معلومات صناعي ومؤسسات بحثية اقتصادية تتولى إجراء الأبحاث السوقية حول توصيات الأسواق العالمية والمحلية، ومصادر المواد الخام والتطورات التكنولوجية وغيرها من المؤشرات التي تساعد على تحسين قدرتها التنافسية. كما يمكن للحكومة أن تشجع تأسيس شركات تسويقية تتولى

تسويق المنتجات في الأسواق العالمية، بما في ذلك إقامة معارض دولية للمنتجات المحلية، والبحث عن شركاء في الأسواق العالمية للتسويق، إضافة إلى المساهمة في تأسيس مؤسسات مالية توفر التمويل المناسب للمصدرين.

7-3-4 السياسات الصناعية المؤثرة على هيكل الصناعة واستراتيجيات الشركات

يجب أن توفر الدولة بيئة قانونية مناسبة تبيّن حقوق وواجبات أطراف العملية الإنتاجية، وتجبر الشركات على تحسين قدرتها التنافسية محليا وعالميا. وفي هذا المجال لا بد أن تعمل الدولة على :

✧ زيادة الضغوط التنافسية بين الشركات من خلال سياسة ترخيص شركات جديدة. لكن لا بد ان تعتمد سياسة الترخيص على أسس اقتصادية، بحيث يعتمد قرار الترخيص أو عدمه على حاجة السوق. وهذا بدوره يعتمد على ما يعرف بالحجم الأدنى الأمثل (Minimum efficient size)، إضافة إلى الاعتبارات البيئية واستخدامات الأرض والجدوى الاقتصادية للمشروع. كما يمكن للدولة أن تحدد سياسات المنافسة بين الشركات، بحيث تحد من أو تمنع السلوك الاحتكاري إلا بقدر ما تبرره وفورات الحجم الاقتصادي (الاحتكار الطبيعي)، وتعمل المنافسة على خلق ضغوط دائمة تجبر المنتجين على البحث عن أساليب لتقليل التكلفة (cost leadership) أو/وتحسين نوعية المنتجات (differentiation product)

✧ الانفتاح على الخارج: بما أن النجاح في المنافسة أصبح يقاس عالميا (أية منافسة في الأسواق العالمية وليس المحلية فقط)، فانه من الضروري تعريض الشركات المحلية إلى درجة حقيقية من المنافسة مع الشركات العالمية، وذلك من خلال السماح للشركات العالمية بدخول العطاءات الحكومية، وتحرير التجارة الخارجية (خاصة في مجال الاستيراد)، وتشجيع الشركات المحلية على إقامة علاقات تجارية مع شركات أجنبية، سواء في مجال الاستثمار أم الإنتاج وتلاشى تدريجيا مع وضع آلية تضمن قيام المنشآت المحمية بتحسين أدائها التنافسي.

المراجع

- البنك الدولي. تقرير البنك الدولي. الجزء الثالث. ص31. 1993.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997.
- _____ المسح الصناعي. أعداد مختلفة.
- عبد الرحمن، عزمي. سياسات الترخيص ودورها في تنمية القطاع الصناعي الفلسطيني. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس. 2001.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس. الآثار الاقتصادية للحصار الإسرائيلي المفروض على المناطق الفلسطينية. قيد النشر. رام الله 2001.
- _____ القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية مقارنة بالصناعة الأردنية. 1996.
- _____ مكحول، باسم، أبو الرب، محمود. صناعة المحاجر والكسارات والمناشير في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله. 1999.
- _____ المراقب الاقتصادي العدد 4، رام الله 1998.
- _____ نصر، محمد محمود. فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين. أيلول 1997.
- _____ إعادة دور وهيكلية قطاع الملابس للتأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. 2000.
- وزارة الصناعة. برنامج تنمية القطاع الصناعي 1998-2001. وزارة الصناعة. أكتوبر 1998

- Adams.F.G. Criteria for U.S Industrial Policy Strategy in Industrial Policies for Growth and Competitiveness. Lexingtonbooks, Toronto. 1983.
- Aghion, Ph., and Dewatripont, M., Rey, P.. Corporate Governance, Competition Policy and Industrial Policy. European Economic Review 41. 1997.
- Ahram, Ephraim. Strategy for the Development of Industry in the West Bank and Gaza Strip: A General Framework, Israeli- Palestinian Peace Research Project: Working Paper Series, No.4. 1991.
- Auty, Richard M.. Industrial Policy Reform in Six Large Newly Industrializing Countries: The Resource Curse Thesis. World Development, Vol.22, No.1. 1994.

- Bessant, John, and Kaplinsky Raphael. Industrial Restructuring: Facilitating Organizational Change at the Firm Level. *World Development*, Vol.23, No.1. 1995.
- Brisolla, Sandra N, and Etzkowitz, Henry. Failure and Success: the Fate of Industrial Policy in Latin America and South East Asia. *Research Policy* 28. 1999.
- Burkett, Paul, and Landsberg. Martin Hart. Alternative Perspectives on Late Industrialization in East Asia: A critical Survey. *Review of Radical Political Economics*, Vol. 32,2 . 2000.
- Chang, H-J. The Political Economy of Industrial Policy in Korea. *Cambridge Journal of Economics*. Vol.17, No.2, 1993.
- Consultants, Ben-Ezra. A Policy for Immediate Economic- Industrial Development in the Gaza Strip. A summary Report, August 1991.
- Dcosta, Anthony P.. Coping With Technology Divergence Policies and Strategies for India's Industrial Development. *Technological Forecasting and Social Change* 58, 1998.
- DeBandt, Jacques. Policy Mix and Industrial Policy in European Economic Challenge: Analysis of Industrial Strategy and Agenda for the 1990s, by Partrizio Bianchi. Keith Cowling and Roger Sugden. Routledge, London, 1994.
- Elliott, Scott, Blake, Donald R., and Rowland, Sherwood. New Directions Rapid Industrialization in Developing Countries: the Challenge to Earth System Research for the New Millennium. *Atmospheric Environment* 33, 1999.
- Etzioni, Amitai. Caution: Industrial Policy is Coming. *Perspective. Challenge*, Vol.35, No,5, September, 1992.
- Ferguson P. and Ferguson G.. *Industrial Economics: Issues Perspectives*. 2ed, MacMillan. London, 1994.
- Fleury, Afonso. Quality and Productivity in the Competitive Strategies of Brazilian Industrial Enterprises. *World Development*, Vol.23, No.1, 1995.
- Gonenc, Rauf, A new Approach to Industrial Policy, *OECD Observer*, No.187, April, 1994.
- Grosh, Barbara, and Somolenkae, Gloria, Mighty Oaks from Little Acorns, Can Microenterprise Serve as the Seedbed of Industrialization?, *World Development*, Vol.24, No.12. 1996.
- Huang, Fan-zhanch, The Current Economic Situation and Trends in China- With a Discussion on Employment- Related Issues in The process of Industrialization. *Journal of Asian Economics* 10. 1999.
- Ishi, Hiromitsu. Macroeconomic Fundamentals of Postwar Economic Growth in Japan – A great Success and Recent Frustration . Lessons in Asian economies. *Journal of Asian Economics* 10. 1999.
- Kaplinsky, Raphael. India's Industrial Development: An Interpretative Survey. *World Development*, Vol.25, No.5. 1997.

- Klein, Lawrence R.. Money and Financial In Asian Economies: A Challenge To Asian Industrialization. *Journal of Asian Economics*, Vol.9, No.1. 1998.
- Laffont, Jean- Jacques. Industrial Policy and Politics. *International Journal of Industrial Organization* 14. 1996.
- Lee, Jaimin. Comparative Advantage in Manufacturing as a Determinant of Industrialization: The Korean Case. *World Development*, Vol.23, No.7. 1995.
- Leipziger D.M, and Petri P.A.. Korean Industrial Policy: Legacies of the Past and Directions for the Future. World Bank. 1993.
- Lindbeck, A.. Industrial Policy as an Issue of the Economic Environment. *World Economy*. Vol.8. 1985.
- Lindenberg M.. An Approach to Formulating Industrial Strategy. in *Managing Adjustment in Developing Countries*. By Marc Lindenberg and Noel Ramines (editors). International Center for Economic Growth. San Francisco.1989.
- Marsden, Keith. Trade and Employment Policies for Industrial Development. The World Bank. 1982.
- McCormick, Dorothy. African Enterprise Clusters and Industrialization: Theory and Reality . *World Development*, Vol.27, No.9. 1991.
- Nelson, Roy. Democratization, Political Affinity in Brazil. *Technology in Society* 22, 2000.
- Owens, Trudy and Wood, Adrian. Export- Oriented Industrialization Through Primary Processing?. *World Development*, Vol.25, No.9. 1997.
- Porter, Michael. *The Competitive Advantage of Nations*. The Free Press. New York. 1990.
- Porter, Michael. The Microeconomic Foundation of Economic Development in the Global Competitiveness Report. World Economic Forum. 1998.
- Rock, Michael T. Reassessing the Effectiveness of Industrial Policy in Indonesia: Can the Neoliberals be Wrong?. *World Development*, Vol.27, No.4. 1999.
- Sachs, Jeffrey D.. Notes on the Life Cycle of State-Led Industrialization. *Japan and the World Economy* 8. 1996.
- Said, Mona, Chang, Ha-Joon, and Sakr, Khaled. Industrial Policy and The Role of the State in Egypt: Relevance of the East Asian Experience. *Economic Research Forum*. 1995.
- Schmitz, H. Industrialization Strategies in Less Developed Countries: Some Lessons of Historical Experience. *Journal of Development Studies*, Vol.21, October 1984.
- Shin, Myoung-Ho. Challenges for Progressive Industrialization of Asian Economies: the Human Resource Dimension. *Journal of Asian Economics* 11. 2000.
- Stamer, Jorg Meyer. From Industrial Policy to Regional and Local Locational Policy: Experience From Santa Catarina / Brazil, *Bull. Latin American Research*, Vol.18, No.4. 1999.

- Temple, Jonathan, and Voth, Hans- Joachim. Human Capital, Equipment Investment, and Industrialization. *European Economics Review* 42. 1998.
- Wade, R.. *Governing the Market*. Princeton. Princeton University Press . 1990.
- Waterbury, John. The Long Gestation and Brief Triumph of Import-Substituting Industrialization. *World Development*, Vol.27, No.2. 1999.
- White, Lawrence J. The Life Cycle of state- led industrialization: Some Cautionary Comments. *Japan and the World Economy* 9. 1997.
- Wing, Clement Chow Kong, and Yiu, Michael Fong kA. Firm Dynamics and Industrialization in the Chinese Economy in Transition: Implications for Small Business Policy. *Journal of Business Venturing* 11. 1996.

الملاحق

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء الاتحادات التخصصية للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

الرقم	الاتحاد / المؤسسة	الموقع	تاريخ التأسيس	عدد الأعضاء	عدد الأعضاء المحتملين	عدد أعضاء الطاقم الدائمين
1	اتحاد الصناعات الدوائية	رام الله	1996	7	8	1
2	هيئة الصناعات الغذائية	رام الله/غزة	1995	90	200	3
3	اتحاد صناعة الحجر والرخام	بيت لحم/الخليل	1996	382	500	3
4	اتحاد الصناعات الكيماوية	رام الله	1996	19	60	.
5	اتحاد صناعة الورق والكرتون	نابلس	1997	25	50	.
6	اتحاد صناعة النسيج والملابس	بيت لحم	1994	206	310	2
7	اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية	الخليل	1997	15	50	.
8	اتحاد الصناعات التقليدية	الخليل	1999	50	150	.
9	اتحاد الصناعات الإنشائية	طولكرم	1996	54	200	.
10	اتحاد صناعة الجلود والأحذية	الخليل	1996	40	60	.
11	اتحاد الصناعات البلاستيكية	رام الله	1996	58	65	.
12	اتحاد الصناعات البلاستيكية	غزة	1998	85	90	1
13	اتحاد صناعة الخياطة	غزة	1997	21	30	1
14	اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية	خان يونس	1997	180	200	2
15	اتحاد الصناعات النسيجية	غزة	1997	670	750	2
16	اتحاد الصناعات الإنشائية	غزة	1998	50	110	1
17	اتحاد الصناعات الكيماوية	غزة	1997	25	45	.
18	اتحاد الصناعات التقليدية	غزة	1998	30	30	.
19	اتحاد الصناعات الخشبية	غزة	1999	130	150	2
20	اتحاد شركات أنظمة المعلومات	غزة	1999	48	70	3
21	اتحاد شركات صناعة الإعلان	غزه	1998	54	75	.

المرجع: ملفات الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

قائمة بالمشاركين في ورش العمل حول استراتيجية
وسياسات التصنيع الفلسطينية

الرقم	الاسم	الجهة الممثلة
1	د. احمد ابو دية	اللجنة الاقتصادية/ المجلس التشريعي الفلسطيني
2	امجد التميمي	جريدة الحياة
3	د. امين حداد	سلطة النقد الفلسطينية
4	باسم عثمان	البنك العربي الفلسطيني
5	جعفر صدقة	جريدة الايام
6	جواد الصالح	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
7	د. جواد الناجي	وزارة الصناعة
8	حسين اشنية	البنك العقاري المصري العربي
9	خالد زيدان	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
10	خالدة خضر	وزارة الزراعة
11	سامي صعيدي	المؤسسة المصرفية الفلسطينية
12	سفيان البرغوثي	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
13	سميح جرادات	المؤسسة المصرفية الفلسطينية
14	د. سمير عبد الله	مركز التجارة الفلسطيني- بالتريدي
15	صفاء بسيس	وزارة الزراعة
16	صلاح العودة	غرفة تجارة وصناعة رام الله
17	طلال ناصر الدين	الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
18	د. عاطف علاونة	وزارة المالية
19	عاطف ميداني	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية
20	عبد الحفيظ نوفل	وزارة الاقتصاد والتجارة
21	عبد الفتاح نصرالله	وزارة الصناعة
22	د. عبد المالك جابر	شركة فلسطين لتطوير المناطق الصناعية- بيدكو
23	د. عزمي الشعبيبي	المجلس التشريعي الفلسطيني
24	علاء ملحم	وزارة الصناعة
25	غازي الخليلي	وزارة العمل
26	غسان عنبتاوي	باديكو

الرقم	الاسم	الجهة الممثلة
27	لؤي شبانة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
28	ماجد معالي	جمعية رجال الاعمال
29	مازن بدرا	مسار
30	د. محمد محمود نصر	جامعة بيرزيت
31	محمود خلوف	وكالة الانباء الفلسطينية- وفا
32	نخلة جرادة	اتحاد عام الصناعات الفلسطينية
33	وليد حسن	وزارة الاقتصاد والتجارة
34	الياس داوود عزار	بنك الاردن والخليج
35	Felix Eikenberg	فريدريش ايبرت
36	Dr. Muriel Asseburg	فريدريش ايبرت

